

سلسلة الدراسات والبحوث
سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك
السودان المركزي
الإصدار رقم (8)

التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في مرحلة السلام

إعداد:

يوسف عثمان إدريس

انتصار الياس البدري

عبدالرحمن محمد عبدالرحمن

مصطفى إبراهيم عبدالنبي

كمال يوسف عبدالله النور

تنويه:

كل ما يرد في هذه الإصدار من وجهات نظر وآراء لا تمثل بالضرورة رأي بنك
السودان المركزي إنما تقع المسؤولية على الكاتب.

حقوق الطبع محفوظة لبنك السودان المركزي 2006م
(توزع مجاناً)

ديسمبر 2005م

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
4	مقدمة
7	الفصل الأول: الوضع الحالي للجهاز المصرفي والمتوقع في المرحلة القادمة
7	1- الوضع الحالي لسياسات بنك السودان
10	2- الهيكل الحالي للجهاز المصرفي
25	3- الهيكل المتوقع للجهاز المصرفي في مرحلة السلام
27	الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في مرحلة السلام
27	1- تحديات تواجه البنك المركزي
29	2- تحديات تواجه المصارف
35	3- كيفية تنفيذ بنود الإتفاقية
49	4- الخطوات العملية التي تمت حتى الآن لإنفاذ الإتفاقية
61	الفصل الثالث: الخلاصة والتوصيات
61	1- الخلاصة
61	2- التوصيات
67	3- المراجع

توطئة

درجت الإدارة العامة للبحوث والإحصاء على إصدار سلسلة من الدراسات والبحوث، وذلك بغرض نشر الوعي والمعرفة بالقضايا المصرفية والاقتصادية، و تهدف الإصدار رقم (8) من هذه السلسلة إلى إستعراض أهم التحديات التي يتوقع أن تواجه الجهاز المصرفى على مستوى بنك السودان المركزى والمصارف العاملة نتيجة تنفيذ متطلبات البند (14) من اتفاقية السلام الشامل ، والذى ينص على تأسيس نظام مصرفى مزدوج ،وحدة السلطة النقدية ، وحدة السياسة النقدية والتمويلية والمصرفية و ضمان المنافسة المصرفية فى ظل النظام المصرفى المزدوج ، وحدة العملة الوطنية ومسؤولية البنك المركزى فى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى ، و يعتبر تحقيق تلك المبادئ تحديات كبيرة على البنك المركزى مما يستدعى القيام ببعض الاجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة تلك التحديات ، وذلك لضمان إستقرار الوضع الاقتصادى بصورة عامة ورفع كفاءة القطاع المصرفى بصفة خاصة ، وتأتى هذه الدراسة لوضع تصورات وطرح بعض المقترحات والتوصيات التى يمكن أن تسهم فى مواجهة التحديات .

تم تناول هذه الدراسة فى ثلاثة فصول رئيسية ، ففى الفصل الاول تم استعراض الواقع الحالى للجهاز المصرفى والمتوقع فى المرحلة القادمة بعد توقيع اتفاقية السلام ، أما الفصل الثانى فقد تناول التحديات التى تواجه الجهاز المصرفى ممثلة فى البنك المركزى والمصارف وكيفية تنفيذ بنود الاتفاقية ، بينما أستعرض الفصل الثالث الخلاصة والتوصيات التى قد تساعد المسؤولين على مواجهة تلك التحديات .

مقدمة

ظل الاقتصاد السودانى يحقق مؤشرات ايجابية منذ التسعينات بالرغم من المعوقات الخارجية والداخلية ومن اهمها الحرب الاهلية فى الجنوب ، وسياسهم تحقيق السلام فى استدامة النمو ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . يتوقع أن تواجه الجهاز المصرفى بعض التحديات نتيجة تنفيذ بروتكول قسمة الثروة البند (14) من اتفاقية السلام الشامل ، والذى ينص على إنشاء بنك جنوب السودان مع وحدة السلطة النقدية والسياسة النقدية ووحدة العملة ووجود نظام مصرفى مزدوج. تاتى هذه الدراسة بغرض إستنباط الاجراءات والتدابير التى من المفترض أن يقوم بها بنك السودان المركزى لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة.

وتاتى أهمية الدراسة فى هذه المرحلة لوضع التدابير والمحاذير اللازمة لضمان إستقرار الوضع الاقتصادى بصورة عامة ورفع كفاءة القطاع المصرفى بصفة خاصة بعد التحول من مرحلة الحرب الى السلام.

تتمثل مشكلة الدراسة فى التحديات التى ستواجه الجهاز المصرفى فى كيفية الالتزام بالمبادئ التى نصت عليها إتفاقية السلام الشامل والمتمثلة فى كيفية تصميم وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية والتمويلية وضمان المنافسة المصرفية فى ظل النظام المصرفى المزدوج ، ومن ثم وضع تصور وطرح بعض المقترحات والتوصيات التى يمكن أن تسهم فى مواجهة التحديات التى قد يفرزها تنفيذ البند (14) من الاتفاقية .

وقد إنتهجت الدراسة المنهج الوصفى والتحليلى واستقراء التوقعات لوضع الجهاز المصرفى فى ظل إتفاقية السلام، وذلك من خلال الرجوع الى بنود اتفاقية السلام الشامل ، والبيانات المتوفرة لدى بنك السودان المركزى وأى مصادر أخرى ذات صلة بالموضوع .

تم تنظيم الدراسة فى ثلاثة فصول رئيسية هى :

الفصل الاول : الوضع الحالى للجهاز المصرفى والمتوقع فى المرحلة القادمة :

- الوضع الحالى لسياسات بنك السودان.
- الهيكل الحالى للجهاز المصرفى.
- الهيكل المتوقع للجهاز المصرفى لمرحلة السلام

الفصل الثانى : التحديات التى تواجه الجهاز المصرفى فى مرحلة السلام :

أ / بنك السودان :

- هيكله بنك السودان، القوانين والتشريعات، ادارة السياسة النقدية والتمويلية والمصرفية، إدارة عمليات النقد الاجنبى وموارد المفوضيات والمؤسسات والصناديق،استدانة حكومة الجنوب ، الديون الخارجية ،
- الأطر الرقابية والاشرفية ، العملة و الاحصاءات النقدية والمصرفية .

ب / المصارف :

- النواحى الادارية والقانونية
- النواحى المالية والمحاسبية والفنية والتنافسية

ج / كيفية تنفيذ بنود الإتفاقية

د / الخطوات العملية التى تمت حتى الآن لإنفاذ الإتفاقية

الفصل الثالث : الخلاصة والتوصيات

الفصل الأول

الوضع الحالي للجهاز المصرفي والمتوقع في المرحلة القادمة

يتكون القطاع المالي في السودان كما في بنهاية العام 2004م من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية والتي تشمل شركات الصرافة، شركة السودان للخدمات المالية، شركات التأمين، شركات التمويل التنموي، صناديق التمويل الاجتماعية، صندوق ضمان الودائع المصرفية وسوق الخرطوم للاوراق المالية، ولاغراض هذه الدراسة يتم التركيز على المصارف.

الوضع الحالي لسياسات بنك السودان

مفهوم وأهداف السياسة النقدية :

يمكن تعريف مفهوم السياسة النقدية التي يعمل على أساسها بنك السودان بالإجراءات والتدابير التي تهدف إلى التحكم في عرض النقود والتمويل " كأهداف وسيطة " وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تشمل :-

- تحقيق معدل نمو إيجابي ومقبول في الناتج المحلي الإجمالي .
- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .
- تحقيق التوازن الداخلي " الموازنة العامة " والتوازن الخارجي " ميزان المدفوعات "
- التوزيع العادل للدخل والثروة .

وهناك فرق في أهداف السياسة النقدية في الدول الصناعية والدول النامية ، حيث ينحصر الهدف في الدول الصناعية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ، واحتواء التضخم، بينما تتوسع تلك الأهداف في الدول النامية لتشمل دعم النمو الاقتصادي وتحقيق عدالة التوزيع.

تطور السياسة النقدية لبنك السودان :

طرأت على السياسة النقدية والتمويلية تغيرات جوهرية في جوانب إعدادها وصياغتها وأهدافها وآليات وأساليب تنفيذها ومراجعتها ، حيث صدرت أول سياسة تمويلية لبنك

السودان في عام 1983م ، ومنذ ذلك الحين بدأت تتم مراجعة السياسات النقدية والتمويلية دورياً وخاصة خلال الفترة (1990 - 2005) إذ شملت التغييرات الآتي :

- إعداد السياسة النقدية والتمويلية في ضوء إستراتيجيات الدولة الكلية .
- مشاركة كافة الجهات ذات الصلة بالسياسة النقدية والتمويلية في إعدادها وصياغتها .
- شهد العام 1996م ميلاد أول سياسة نقدية نشطة في إطار برنامج إصلاح اقتصادي شامل ، ومنذ ذلك الحين أصبحت للسياسة النقدية أهداف كمية ونوعية "quantitative and qualitative targets" تتم مراقبتها .
- منذ العام 1999م بدأ الاهتمام بجانب العرض " Supply-Side Policies " مع الاهتمام بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي .
- صار بنك السودان يصدر سياساته موحدة ومتكاملة في منشور واحد يصدر في ديسمبر وذلك بدءاً من سياسات بنك السودان لعام 2005 ، وهي تتضمن المحاور التالية :

- السياسة النقدية
- السياسة التمويلية
- سياسات النقد الأجنبي
- السياسة المصرفية والرقابية

منهجية تصميم السياسة النقدية :

- تقتضي منهجية برنامج الإصلاح الاقتصادي أن تقوم القيادة السياسية في البلاد بتحديد الأهداف الاقتصادية الكلية المطلوب تحقيقها في المدى المتوسط بناءً على الدراسات الفنية لجهات الاختصاص (وزارة المالية و بنك السودان) .
- تتم ترجمة البرنامج الاقتصادي متوسط المدى إلى برامج سنوية يتم بمقتضاها تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها بنهاية كل عام .
- في ضوء هذه الأهداف الكلية يتم تقييم السياسات النقدية والمالية المناسبة ، وذلك بتوظيف البرمجة المالية "Financial Programming" في إطار

نموذج للاقتصاد الكلى "Macroeconomic Model".

- من خلال النموذج يتم تحديد حجم الكتلة النقدية الواجب ضخها في الاقتصاد لتحقيق الأهداف الكلية.

منهجية التنفيذ :

بعد تحديد المتغيرات وحسابها من خلال النموذج، تتم مراعاة الواقعية والحقائق على الأرض ، ومن ثم يتم وضع السياسة النقدية موضع التنفيذ، وتقوم على اشتراط وجود علاقة طردية بين حجم النمو فى الكتلة النقدية والتضخم ($PY=MV$) وذلك باستخدام النظرية الكمية للنقود من خلال ربط السياسة النقدية بالكتلة النقدية والتضخم، ومن خلال التنسيق مع وزارة المالية بالعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الكلى ، يقوم بنك السودان بإصدار سياسة تمويلية جديدة "Annual Credit Policy" بنهاية ديسمبر من كل عام ، تشتمل على : أهداف التمويل المصرفي الكلية والقطاعية والاجتماعية ، كما تشتمل على الجهات والمؤشرات العامة التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف ، وتتضمن أيضاً ضبطاً وتنظيماً للسيولة من خلال الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة الداخلية للمصارف وتمويل المصارف من نوافذ بنك السودان وسوق ما بين البنوك، واستخدامات الموارد وهوامش المراجحات ونسب المشاركات . هذا بجانب الأغراض والأنشطة المحظور تمويلها مثل شراء العملات وتمويل شركات الصرافة وتمويل شراء الأسهم أو التمويل لسداد عمليات تمويل قائم .

قام بنك السودان بإحداث نقلة نوعية في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2002 - 2005) حيث تم التحول إلى استهداف النمو في عرض النقود بدلاً عن سعر الصرف ، وتم إنشاء وحدة العمليات النقدية ببنك السودان لتقوم بتنفيذ السياسات التي تقررها اللجنة العليا للسياسات النقدية والمالية (لجنة برئاسة السيد / وزير المالية ومحافظ بنك السودان) وتهدف إلى التنسيق في السياسات وتناغم الإجراءات وتجتمع كل أسبوعين ببنك السودان، كما ظلت وحدة العمليات النقدية تقوم بالتنبؤ اليومي بالأوضاع السيولوية.

أدوات السياسة النقدية :-

من حيث الأدوات حدث تحول كبير خلال الفترة (1990 - 2005) في أدوات السياسة النقدية من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة ، من خلال استخدام عمليات

السوق المفتوحة (Open Market Operations) وصارت الأدوات المستخدمة تتمثل في :-

1- عمليات السوق المفتوحة.

2- مبادلة النقد الاجنبي

3- نوافذ البنك المركزي

4- سعر الصرف.

5- هوامش المراجحات ونسب المشاركات.

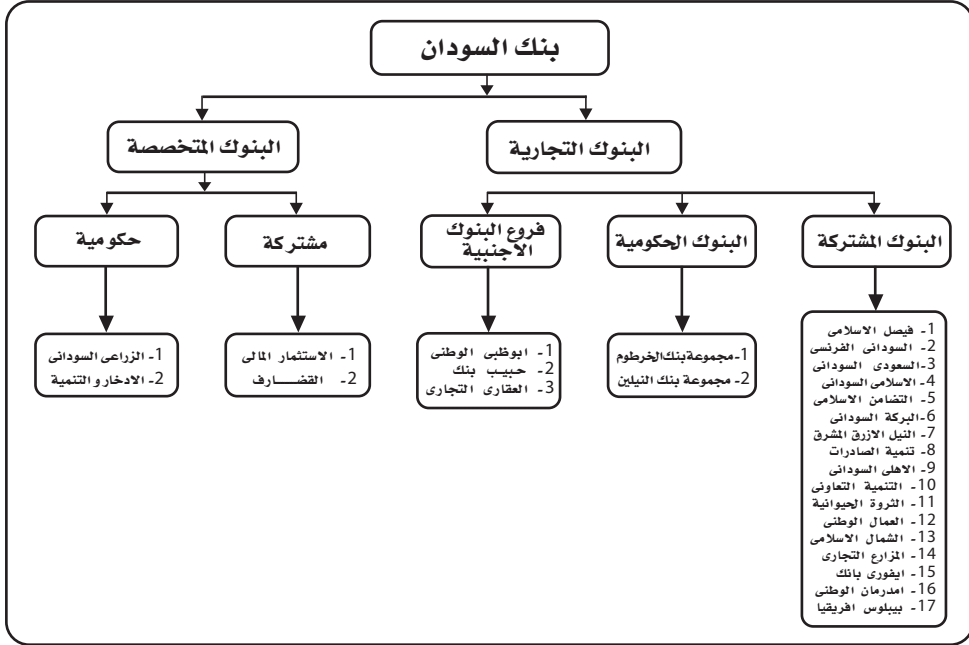
6- الاحتياطي القانوني.

- نجحت هذه الإجراءات في تحسين الأداء النقدي وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ، إذ إنخفضت معدلات التضخم من مستوى الثلاث خانات "three digit inflation" في عام 1996 إلى مستوى الخانة الواحدة "single digit inflation" ففى الفترة (2000 - 2004) وحدث استقرار في سعر الصرف وتلاشت الفجوة ما بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي " 23% في نهاية عام 1996 إلى صفر % منذ نهاية عام 1999م " وتحول ميزان المدفوعات من حالة العجز التي كان عليها حتى عام 1997 إلى حالة الفائض بدءاً من عام 1998 ، مما ساهم في بناء احتياطي مقدر من النقد الأجنبي طرف البنك المركزي " بما يعادل واردات 4.7 شهور بنهاية عام 2004 " مع تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .
- وفى ظل هذا الاستقرار النقدي والاقتصادي تم تطبيع العلاقات الاقتصادية مع معظم مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي .

1- الهيكل الحالي للجهاز المصرفي :

بلغ عدد المصارف العاملة 26 مصرفاً وتضم 525 فرعاً بنهاية ديسمبر 2004م فى جميع انحاء القطر بالإضافة الى بنك السودان و فروعها . (كما يوضح الشكل التالي).

هيكل الجهاز المصرفي بنهاية عام 2004م



أولاً : بنك السودان :

يتكون الهيكل الحالي لبنك السودان من الادارة العليا والتي تضم المحافظ ، النائب الاول للمحافظ ، نائب المحافظ و مستشار المحافظ ، واثنى عشرة ادارة عامة ، بالاضافة الى اثنى عشر فرعاً منتشرة فى ولايات السودان المختلفة وهى فروع الخرطوم ، مدنى ، دنقلا ، عطبرة ، بورتسودان ، كوستى ، القصارف ، الابيض ، نيالا ، الفاشر ، جوبا و واو .

ثانياً : المصارف :

يتكون الهيكل الحالي للبنوك " كما فى نهاية عام 2004 " من 26 بنكاً ، يمكن تقسيمها من حيث ملكية رأس المال كالاتى :-

أ- بنوك القطاع العام :

يتضح من الجدول رقم (1) أن إجمالي عدد فروع بنوك القطاع العام تبلغ 206 فرعاً لعدد اربعة بنوك فقط ، تتركز معظمها بولاية الخرطوم و الولايات الوسطى .

جدول رقم (1)

بنوك القطاع العام كما في 2004/12/31

البنك	عدد الفروع
الخرطوم	53
الزراعي	89
النيلين	35
الادخار	29
الاجمالي	206

المصدر : الادارة العامة للرقابة المصرفية، بنك السودان.

ب- البنوك الخاصة : وهي فروع البنوك الاجنبية : -

بلغ إجمالي عدد فروع البنوك الاجنبية (الخاصة) العاملة في السودان بنكان هما بنك ابوظبي الوطني وحبيب بنك ولهما فرعان، تتركز جميعها بولاية الخرطوم .

جدول رقم (2)

فروع البنوك الاجنبية كما في 2004/12/31

البنك	عدد الفروع
ابوظبي	1
حبيب	1
العقاري التجاري	6
الاجمالي	8

المصدر : الادارة العامة للرقابة المصرفية، بنك السودان.

ج- البنوك المشتركة :

يبلغ إجمالي عدد فروع البنوك المشتركة 312 فرعاً تمثل عشرين بنكاً ، والجدول التالي

يوضح البنوك المشتركة وفروعها.

جدول رقم (3)

البنوك المشتركة كما فى 2004/ 12/ 31

البنك	عدد الفروع
السودانى الفرنسى	18
التضامن الاسلامى	18
الاسلامى السودانى	40
التنمية التعاونى	30
فيصل الاسلامى	29
المزارع التجارى	28
النيل الازرق المشرق	6
العمال الوطنى	11
تنمية الصادرات	15
الاهلى السودانى	12
القضارف للاستثمار	8
الثروة الحيوانية	20
السعودى السودانى	14
البركة السودانى	23
ام درمان الوطنى	16
الشمال الاسلامى	17
الاستثمار المالى	1
ايضورى	4
بيبلوس أفريقيا	1
الاجمالى	312

المصدر: إدارة الرقابة المصرفية، بنك السودان.

خلاصة القول أن عدد فروع بنوك القطاع العام تشكل نسبة 39% من اجمالى فروع البنوك العاملة بالسودان ، بينما تشكل فروع القطاع المشترك 59% وتمثل فروع القطاع الخاص " فروع البنوك الأجنبية " 2% فقط من اجمالى فروع البنوك العاملة بالسودان. كما يوضح الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

ملخص توزيع الفروع حسب ملكية راس المال كما فى 2004/12/31

النسبة %	عدد الفروع	القطاع
39	206	فروع بنوك القطاع العام
59	318	فروع بنوك القطاع المشترك
2	2	فروع البنوك الاجنبية
100	526	الاجمالى

المصدر : الادارة العامة للرقابة المصرفية، بنك السودان.

ب- تقسيم البنوك من حيث النشاط :

1 / البنوك التجارية :

يبلغ عدد البنوك التجارية 22 بنكاً كما يوضح الجدول رقم (5)

جدول رقم (5)

البنوك التجارية كما فى 2004/12/31م

بييلوس أفريقيا	السودانى الفرنسى
البركة	تممية الصادرات
فيصل الاسلامى	العمال الوطنى
الشمال السلامى	الاهلى السودانى
الثروة الحيوانية	الخرطوم
التضامن الاسلامى	النيل الازرق المشرق
السعودى السودانى	ايפורى
الاسلامى السودانى	امدرمانل الوطنى
التممية التعاونى	المزارع التجارى
العقارى التجارى	ابوظبى الوطنى
مجموعة بنك النيلين	حبيب

المصدر : الادارة العامة للرقابة المصرفية، بنك السودان.

2- البنوك المتخصصة :

وتشمل البنك الزراعي و مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية.

3- البنوك الاستثمارية :

وتشمل بنك الاستثمار المالى الذى يزاوّل أعمال الاستثمار فى الأوراق المالية وبنك القضارف للإستثمار والذي يركز أعماله فى التمويل المصرفي متوسّط وطويل الأجل ، بالإضافة إلى البنوك المذكورة أعلاه ، هناك عدد أربعة بنوك تم الترخيص لها بمزاولة العمل المصرفي فى عام 2005 ، وتشمل :-

إسم البنك	الملكية	رأس المال المدفوع
مصرف السلام	مشترك	100 مليون دولار
بنك الامارات - السودان	"	113 مليون دولار
البنك السودانى المصرى	"	3,9 مليار دينار
بنك المال	"	6 مليار دينار

ثالثاً : الانتشار المصرفى :

يلاحظ من الجدول رقم (6) تركّز الفروع بولاية الخرطوم والولايات الوسطى (الجزيرة ، سنار ، النيل الابيض والنيل الازرق) حيث تشكل نسبة 34.5% و 21% على التوالى من اجمالى الفروع، بينما الولايات الجنوبية ودارفور الكبرى وكردفان الكبرى والشمالية (الشمالية ونهر النيل) والشرقية تشكل نسبة 3% ، 7% ، 10% ، 11% و 13.5% على التوالى والجدول التالى يوضح توزيع الفروع بالولايات.

جدول رقم (6)

توزيع الفروع حسب الولايات كما فى 2004/12/31

الولايات	عدد الفروع	النسبة %
الخرطوم	180	34.5
الوسطى	111	21
الشمالية	57	11
الشرقية	71	13.5
كردفان	51	10
دارفور	39	7
الجنوبية	16	3
الاجمالى	52	100

المصدر : الادارة العامة للرقابة المصرفية، بنك السودان.

المؤسسات المالية غير المصرفية :

وهى المؤسسات التى تمارس العمل المصرفى جزئياً أو مؤسسات مساعدة للبنك المركزى وتشمل :

(أ) - المؤسسات التى تخضع لإشراف بنك السودان :

1- شركات الصرافة :

تم تاسيسها بموجب لائحة تنظيم الصرافة الصادرة فى سبتمبر 1995م وبلغ عددها 15 صرافة بنهاية العام 2004م وتعمل فى مجال النقد الاجنبى بيعاً وشراءً والتحويلات الخارجية، وبذلك تساهم فى إستقطاب وتوفير موارد من النقد الاجنبى عبر القنوات الرسمية .

2- شركة السودان للخدمات المالية :

تم انشاؤها فى عام 1998م بواسطة بنك السودان ووزارة المالية لتعمل فى مجال اصدار وتسويق الصكوك والاوراق المالية الاسلامية مثل شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) وشهادات مشاركة البنك المركزى (شمم) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح).

(ب)- مؤسسات تمارس العمل المصرفي جزئياً من خلال اشراف بنك السودان :

1- شركات التأمين :

يبلغ عددها 18 شركة تأمين كما فى 2004/12/31م و تقوم بتوظيف مواردها فى الاستثمارات واصدار خطابات الضمان .

2- شركات التمويل التنموى :

تقوم بتمويل المشاريع التنموية فى القطاعات المختلفة وتشمل شركة التنمية الريفية والشركة السودانية للاسواق والمناطق الحرة والشركة السودانية الليبية القابضة .

3- صناديق التمويل الاجتماعية :

تشمل الصندوق القومى للمعاشات والصندوق القومى للتأمين الاجتماعى والصندوق القومى لدعم الطلاب، و تقوم بتقديم التمويل للمعاشيين وصغار المنتجين وبعض الشرائح الضعيفة فى المجتمع، وتساهم بالتالى فى تخفيف حدة الفقر للشرائح المذكورة.

ج- مؤسسات تعمل بالتنسيق مع بنك السودان :

أ / صندوق ضمان الودائع المصرفية :

تم تأسيسه فى عام 1996م ، ويعمل بالتنسيق مع بنك السودان واتحاد المصارف السودانى بهدف تدعيم الثقة فى الجهاز المصرفى عن طريق حماية حقوق المودعين والمحافظة على إستقرار وسلامة المصارف.

ب / سوق الخرطوم للاوراق المالية :

تم تأسيسه فى عام 1995م للمساهمة فى خدمة الاقتصاد القومى بتجميع المدخرات وإستثمارها عبر آلية تداول الأسهم والسندات.

2- القوانين والسياسات :

القوانين :

تم إجازة قانون بنك السودان لعام 2002، وقانون تنظيم العمل المصرفى لعام 2003، قانون غسل الاموال 2002، ويجرى العمل على مراجعة بعض القوانين ذات الصلة بالعمل المصرفى مثل قانون بيع الاموال المرهونة للمصارف، وقانون الافلاس

وقانون الشيكات وتصفية الشركات، كما تجرى بعض التعديلات للقوانين التي تحكم العمل المصرفي لتتوافق مع إتفاقية السلام.

التقنية المصرفية :

من الانجازات التي تمت فى هذا المجال بينك السودان إكمال ربط الإدارات المختلفة لبنك السودان بواسطة شبكة المعلومات وشبكة الهاتف ، و الاشتراك في شبكة سويفت العالمية وشبكة داتا كلاود ، بالإضافة الى تطبيق النظام المصرفي الأساسي منذ العام 2000م ، وإكمال مشروع النظم المالية والإدارية في العام 2003م ، و خدمة البريد الإلكتروني ، ويجرى العمل لتطبيق نظام الأرشفة والمكتبة الإلكترونية ، بالإضافة الى إدخال بعض البرامج التقنية والعمل ببطاقة شامخ منذ فبراير 2003 ، ونظام المدفوعات القومية واعداد الدراسات والوثائق الخاصة بنظام مصرفى حديث لبنك السودان ، بحيث تصبح له القدرة على إجراء التسويات مع أنظمة الدفع القومية ، كما يجرى العمل لانشاء نظم الرقابة المصرفية الإلكترونية التي تربط بنك السودان مع البنوك التجارية، مما يمكن بنك السودان على التنبؤ والتحكم فى المخاطر المصرفية والتمويلية.

أما بالنسبة للمصارف فقد قامت بالاشتراك في شبكة سويفت العالمية وشبكة داتا كلاود ، والمشاركة في تنفيذ العمل ببطاقة شامخ الذكية واستخدام الشيكات المغنطة ، وضع المعايير التقنية والوظيفية للنظم الإلكترونية ، كما قامت بالاشتراك فى مشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع المحول القومي للقيود .

العملة :-

بدل بنك السودان مجهودات كبيرة لتحسين مستوى العملة الوطنية، حيث تم توفير عدد كبير من ماكينات عد النقود لمقابلة الزيادات الكبيرة في الاوراق النقدية المتداولة وطباعة ودخول عملات جديدة من الفئات الكبيرة منها فئة 5000 دينار وايقاف طباعة فئة 50 دينار واستبدالها بعملة معدنية ، بالإضافة الى مواصلة العمل فى إبادة العملات التالفة .

التفتيش المصرفي :

يتم العمل الآن بالتفتيش التقويى الذى يركز على الانظمة المحاسبية والمصرفية وتقييم الثغرات وكفاءة أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصارف ، بالإضافة الى التفتيش

المراجعى والاجرائى للعمليات المالية والدورة المستندية ، مما كان له الأثر الايجابى فى تطوير الانظمة المحاسبية والضبط الداخلى وسد ثغرات المخالفات المصرفية .

3- الموقف المالى للمصارف:

لتقييم الموقف المالى للمصارف العاملة خلال الفترة 2000-2004م تم إستخدام المؤشرات التالية:-

1- مؤشرات حقوق الملكية :

تشمل المؤشرات رأس المال المدفوع، الأرباح، حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال، والجدول التالى يبين ذلك .

جدول رقم (7)

الأرباح وحقوق الملكية فى البنوك خلال الفترة (2000 - 2004)

(مليار دينار)

نسبة كفاية رأس المال %	حقوق الملكية	الأرباح	رأس المال المدفوع	العام
7.0	32.2	5.4	11.1	2000
11.0	47.6	5.7	33.9	2001
8.3	73.7	7.9	30.1	2002
9.9	110.3	17.9	50.1	2003
12.0	113.6	21.5	76.3	2004

المصدر : الميزانيات المراجعة للبنوك.

يتضح من الجدول رقم (7) أن رؤوس الأموال المدفوعة قد إرتفعت من 11.1 مليار دينار فى عام 2000م إلى 76.3 مليار دينار بنهاية عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 587% ، وذلك نتيجة لتوجيهات بنك السودان للمصارف لزيادة رؤوس أموالها فى إطار برنامج اعادة هيكلة المصارف الذى بدأ فى عام 2000م ، فقد إرتفعت حقوق الملكية من 32.2 مليار دينار بنهاية 2000م الى 113.6 مليار دينار بنهاية

عام 2004م بنسبة زيادة قدرها %252.8 ، ويعزى ذلك للزيادة المستمرة فى رؤوس الأموال والأرباح المحققة. كما إرتفعت نسبة كفاية رأس المال من %7 بنهاية عام 2000م الى %12 بنهاية عام 2004م نتيجة لزيادة رؤوس الاموال المدفوعة. أما الأرباح فقد ارتفعت من 5.4 مليار دينار فى عام 2000م الى 21.5 مليار دينار بنهاية عام 2004م بنسبة زيادة قدرها %298.

2- مؤشرات الودائع:

يستعرض الجدول رقم (8) تركيبة الودائع المصرفية خلال الفترة (2000-2004م)، بالإضافة الى نسبة الودائع بالعملة الأجنبية لإجمالى الودائع والودائع الاستثمارية لإجمالى الودائع وإجمالى الودائع الى عرض النقود و الناتج الإجمالى المحلى.

جدول رقم (8)

تركيبة الودائع المصرفية

خلال الفترة (2000-2004)

(مليار دينار)

العالم	إجمالى الودائع بالعملة المحلية	إجمالى الودائع بالعملة الأجنبية	جملة الودائع المصرفية	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية الى اجمالى الودائع (%)	الودائع الاستثمارية	الودائع الاخرى	نسبة الودائع الاستثمارية الى اجمالى الودائع (%)	نسبة الودائع المصرفية الى عرض النقود %	نسبة الودائع المصرفية من الناتج الاجمالى المحلى (%)
2000	121.2	76.0	197.2	38.5	37.9	154.3	19.2	61.8	8.1
2001	163.0	111.2	274.2	40.6	69.1	205.1	25.2	63.6	10.6
2002	216.2	146.9	363.1	40.5	101.2	261.9	27.9	65.3	23.8
2003	287.1	185.9	473	39.3	145.7	327.3	30.8	64.3	29.2
2004	396.3	211.1	607.4	34.7	188.6	418.8	31.1	63.2	35

المصدر: الميزانيات المراجعة للبنوك.

يتضح من الجدول رقم (8) أن إجمالى الودائع المصرفية إرتفع من 197.2 مليار دينار فى عام 2000م إلى 607.4 مليار دينار بنهاية عام 2004م بنسبة زيادة قدرها

208% . حيث تشكل الودائع الاستثمارية نسبة 31% من إجمالي الودائع المصرفية بالمقارنة بالودائع الجارية والادخارية التي تشكل نسبة 69% من إجمالي الودائع ، وتشير تلك النسبة الى أن موارد البنوك تعتمد الى حد كبير على الموارد قصيرة الأجل ، الأمر الذي أدى الى عدم تمكن البنوك من منح التمويل طويل الاجل . وأيضاً يلاحظ الارتفاع المستمر لنسبة الودائع الى عرض النقود خلال هذه الفترة ، حيث ارتفعت من 61.8% في عام 2000م الى 63.2% بنهاية عام 2004م . كما يلاحظ ارتفاع نسبة الودائع المصرفية الى الناتج الاجمالي المحلي خلال الفترة قيد الدراسة ، حيث ارتفعت النسبة من 8.1% في عام 2000م الى 35% بنهاية عام 2004م . يلاحظ كذلك أن تركيبة الودائع تتجه الى انخفاض نسبة الودائع بالعملة الاجنبية الى إجمالي الودائع من حوالي 40% في خلال (2000 - 2003) الى 34.7% في عام 2004 .

3- مؤشرات التمويل :

يستعرض الجدول رقم (9) حجم التمويل المصرفي بالعملة المحلية والاجنبية ، بالاضافة إلى موقف التمويل المتعثر بالجهاز المصرفي .

جدول رقم (9)
التمويل والديون المتعثرة
(2004-2000)

(مليار دينار)

العالم	إجمالي التمويل بالعملة المحلية	إجمالي التمويل بالعملة الاجنبية	اجمالي التمويل المصرفي	نسبة الديون المتعثرة (%)
2000	79.2	13.5	92.7	15.4
2001	111.4	28.7	140.1	15.7
2002	160.0	33.2	487.9	12.2
2003	216.0	78.7	294.7	11.4
2004	461.3	32.4	493.7	8.6

المصدر: الميزانيات المراجعة للبنوك

يتضح من الجدول رقم (9) إرتفاع حجم التمويل المصرفي بإستمرار خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة لزيادة موارد البنوك والمتمثلة فى الودائع المصرفية ورؤوس الأموال المدفوعة والأرباح المحققة ، حيث إرتفع حجم التمويل من 92.7 مليار دينار فى عام 2000 الى 493.7 مليار دينار بنهاية عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 432.6 % بنهاية عام 2004م ، كما يلاحظ إنخفاض نسبة التعثر فى التمويل المصرفي من 15.4 % فى عام 2000م إلى 8.6% بنهاية عام 2004م وتشير هذه النسبة الى أن أداء المصارف السودانية فى تعثر التمويل تسير فى إتجاه تحقيق النسبة المتعارف عليها عالميا (6%).

4- مؤشرات الموقف المالى :

يستعرض الجدول رقم (10) حجم الاصول المصرفية خلال الفترة 2004-2000م ، بالإضافة الى موقف أرباح المصارف والتكلفة الإدارية (نسبة المصروفات الى الإيرادات).

جدول رقم (10)
الربحية فى البنوك
للفترة (2004 - 2000)

العالم	إجمالي الأصول مليار دينار	نسبة المصروفات الى الايادات (التكلفة الادارية)(%)	ارباح المصارف مليار دينار
2000	357.1	65.5	5.4
2001	455.3	54	5.7
2002	611.2	51	7.9
2003	789.6	46	17.9
2004	989.2	71.1	21.5

المصدر: الميزانيات المراجعة للبنوك.

يلاحظ ارتفاع إجمالي الأصول من 357.1 مليار دينار فى عام 2000م الى 989.2 مليار دينار بنهاية عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 177%. كما ارتفعت التكلفة الادارية للمصارف لتبلغ أعلى مستوياتها (71%) فى عام 2004م ، وقد يعزى جزئياً الى الاجراءات التى تقوم بها المصارف لتدريب عاملها وادخال التقنية المصرفية الحديثة وغيرها من الاجراءات الخاصة بتخفيض العمالة و التى تؤدى الى زيادة المصروفات ، علماً بأن النسبة المتعارف عليها عالمياً تتراوح بين 45-55% .

جدول رقم (11)

موقف البنوك وفقاً لمؤشرات CAEL

كما فى 2004/12/31

المؤشر	كفاية رأس المال (1)	كفاءة الأصول (2)	كفاءة الربحية (3)	كفاية السيولة (4)
النسبة (%)	12.0	76.3	2.2	49.8

المصدر: الجداول السابقة

- (1) رأس المال / اجمالى الأصول المرجحة
- (2) الديون المتعثرة / رأس المال الاساسى
- (3) صافى الدخل / اجمالى الأصول
- (4) الأصول السائلة / الودائع

يتضح من الجدول أعلاه تحسن نسبة كفاية رأس المال ، حيث ارتفعت من 9.9 % في عام 2003م إلى 12% فى عام 2004، وذلك نتيجة قيام البنوك بزيادة رؤوس أموالها فى اطار برنامج إعادة الهيكلة ، علماً بأن النسبة المحددة وفق معيار بازل الجديد (بازل 2) تتراوح بين 12% - 15% وذلك بعد إضافة مخاطر التمويل ، مخاطر العمليات ومخاطر السوق الى مقام النسبة فى بازل (1) .

ويلاحظ إنخفاض نسبة كفاءة الربحية مما يدل على انخفاض التوظيف السليم للموارد ، كما يلاحظ إرتفاع نسبة كفاءة الأصول، وذلك نسبة لارتفاع الديون المتعثرة فى بعض البنوك، مما أثر سلباً على أداء الموقف المتوسط، وكذلك يتضح أن رأس المال الأساسى للبنوك دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع رؤوس أموال البنوك الجديده التى تم التصديق لها بمزاولة العمل المصرفى. أما نسبة كفاءة السيولة فقد بلغت 49.8%، علماً بأن نسبتها المتعارف عليها عالمياً فى حدود 35-40% مما يعنى أن هناك حاجة للنزول بهذه النسبة الى المستوى العالمى .

4- الهيكل المتوقع للجهاز المصرفي في مرحلة السلام:

جاءت المادة (14) من بروتوكول قسمة الثروة في إتفاقية السلام خاصة بالبنك المركزي والسياسة النقدية والتمويلية والمصرفية والعملة والاقتراض، ونصت على تأسيس سلطة نقدية مستقلة وبشيء من التفصيل نصت على قيام بنك جنوب السودان والنظام المصرفي المزدوج ، والاعتراف بالعملات المتبادلة حالياً في جنوب السودان، وحددت الاتفاقية خمسة مبادئ أساسية هي :

- 1- قيام نظامين مصرفيين أحدهما تقليدي في الجنوب والآخر إسلامي في الشمال.
- 2- وحدة السلطة النقدية وإستقلاليتها ممثلة في بنك السودان المركزي ومجلس إدارته.
- 3- وحدة السياسة النقدية والتمويلية والمصرفية والهادفة الى أستقرار سعر الصرف وسلامة الجهاز المصرفي ، والتي تلزم كل المؤسسات المالية في الشمال والجنوب.
- 4- وحدة العملة الوطنية التي تصدرها السلطة النقدية في شكل عملة جديدة تعكس في تصميمها التنوع الثقافي للدولة ، وأن تُقبل العملات المتداولة حالياً في الجنوب خلال الفترة الإنتقالية ولحين إصدار العملة الجديدة.
- 5- مسؤولية البنك المركزي في الحفاظ على الإستقرار الاقتصادي .

يلاحظ أن الاتفاقية تحدثت عن بعض التفاصيل في جانب تشكيل مجلس الادارة ، قيام بنك جنوب السودان، الاعتراف بالعملات المتداولة ، بينما لم تتعرض لتفاصيل بعض الجوانب الاخرى مثل مصير فروع البنوك الاسلامية العاملة الآن في الولايات الجنوبية. كما أقرت الإتفاقية إنشاء مجلس إدارة مستقل للبنك المركزي خلال الفترة الإنتقالية ، وكفل الإتفاق الحق لحكومة الجنوب والولايات الأخرى الإقتراض الخارجي بناءً علي ملاءتها المالية "Credit Worthiness" دون ضمانات من الحكومة المركزية أو البنك المركزي .

وبناءً على ذلك تكون ملامح الجهاز المصرفي في المرحلة القادمة تتمثل في بنك مركزي واحد يصدر سياسة نقدية ومصرفية واحدة ، وبنك لجنوب السودان بوضعية خاصة ، وبنوك اسلامية في الشمال وبنوك تقليدية في الجنوب ، ويتوقع دخول مصارف أجنبية وبقدرات مالية وتقنية كبيرة لتعمل في الجنوب ، وكذلك دخول مصارف اسلامية تتميز

بذات المقدرات لتنافس البنوك الاسلامية القائمة فى الشمال و البنوك التقليدية فى الجنوب، كما يتوقع قيام البنوك العاملة الآن بتوفيق أوضاعها وفق متطلبات بنك السودان والمعايير العالمية ، وذلك لخلق كيانات مصرفية كبيرة وقادرة لمواجهة تحديات المرحلة ، ويتوقع بروز عدد من الاندماجات الطوعية بين المصارف من خلال الاستحواذ أو تخفيض عددها وتركيزها فى مجموعات مصرفية كبيرة ذات رؤوس أموال كبيرة ، ويتوقع رفع كفاءة النظم المالية والمحاسبية والادارية بالبنوك .هذا وتجدر الإشارة الى أن الأتفاقية لم تتطرق للكثير من التفاصيل بخصوص وضعية الجهاز المصرفي السوداني فى مرحلة السلام.

الفصل الثاني

التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في مرحلة السلام

تلقي إتفاقية السلام عدد من التحديات تجاه البنك المركزي والقطاع المصرفي مما يستدعى وضع التدابير والاجراءات والاستراتيجيات الواضحة والمحددة لتنفيذ الاتفاقية وبما يساهم في خلق نظام مصرفي سليم يحقق أهداف المرحلة القادمة، وتتمثل أهم هذه التحديات في الآتي :

أولاً : تحديات تواجه البنك المركزي في المجالات الآتية :

- 1- مراجعة وتعديل القوانين واللوائح والموجهات المنظمة للعمل المصرفي و القوانين ذات الصلة بالعمل المصرفي بالبلاد لتواكب مستجدات المرحلة.
- 2- تأهيل العاملين ببنك السودان لإدارة السياسة النقدية والتمويلية والمصرفية في ظل نظام مصرفي مزدوج " إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب " .
- 3- إنشاء وتأسيس بنك جنوب السودان واختيار القياديين " Key officers " و الكوادر المؤهلة والمدربة لقيادة العمل المصرفي التقليدي في الجنوب.
- 4- كيفية تصميم السياسة النقدية الواحدة وإدارتها لا مركزيا وضمان التناسق والتوافق في ظل وجود نظامين مصرفيين مختلفين ، و التنسيق والتعاون بين كل من بنك جنوب السودان والبنك المركزي ووزارة المالية الاتحادية والهيئات والوحدات ذات الصلة في وضع نموذج الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية .
- 5- كيفية ضمان مساواة شروط وضوابط التمويل في كل من النظامين مع ضمان تقارب تكلفته بصورة لا تؤدي إلى تركيز الموارد في الشمال أو في الجنوب، مع مراعاة ألا تؤدي هجرة الودائع بين النظامين إلى التأثير

على فعالية النشاط الاقتصادي.

6- كيفية ضمان تناسق آليات السياسة النقدية حتى تقوم بتوظيف مختلف الآليات المباشرة وغير المباشرة والتي تتناسب وطبيعة النظامين ، مع ضرورة تطوير آليات محايدة في النظامين ، وضمان التوقيت والتأثير المتساوي لإجراءات السياسة النقدية على المتغيرات الكلية في كل من الشمال والجنوب حتى لا تعمق التمايز التتموى بين ولايات السودان.

7- كيفية ضمان قدرة البنك المركزي في الوفاء بدور المقرض الأخير للنظامين بشروط عادلة (خصم الكمبيالات في الجنوب ونوافذ التمويل في الشمال).

8- كيفية تحييد أثر تدفقات النقد الأجنبي "Sterilization" على نمو عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه ، خاصة وأنه يتوقع إنسياب تدفقات كبيرة من النقد الأجنبي إلى داخل البلاد، وكيفية الاعداد لمواجهة الاثار السالبة لهذه التدفقات المالية ، و توسيع المواعين الموجودة حالياً لاستيعابها وتوجيهها للانشطة الاقتصادية التي تعمل على زيادة الانتاج ، وكيفية التعامل مع التحول في العوامل المؤثرة على عرض النقود وخاصة في بند صافي الأصول الأجنبية الذي يتوقع أن يتحول أثره الى أثر توسعى وإيجاد توازن في سرعة دوران النقود في النظامين .

9- كيفية تقدير الحجم الامثل للسيولة لادارة النشاط الاقتصادي في الجنوب .

10- كيفية التنسيق بين إدارات السياسات بالبنك المركزي المتمثلة في إدارات:- البحوث والإحصاء، النقد الأجنبي والرقابة المصرفية، وذلك لانجاح السياسة النقدية في البلاد.

11- كيفية ايجاد آلية لقبول العملات المتداولة حالياً في الجنوب وطريقة حصرها وكيفية التعامل معها و خطوات وإجراءات طرح العملة الجديدة ، حيث أن العملات المتداولة حالياً بالجنوب تؤثر على حجم النقود المتداولة وتؤدي الى التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية

الكلية.

- 12- كيفية إدارة الإقتراض الخارجي خاصة و أن لحكومة الجنوب والولايات الأخرى الحق في الإستدانة الخارجية دون الرجوع إلي وزارة المالية الإتحادية أو البنك المركزي.
- 13- كيفية تطوير آليات الرقابة على النظام المصرفي التقليدي و النظام المصرفي الاسلامى بالبلاد ، وضمان عدالة نظم الرقابة والإشراف المصرفي علي النظامين رغم الإختلاف النوعي والجغرافي .
- 14- كيفية احكام سياسات موحدة للتعامل بالنقد الاجنبى وسياسات التعامل مع المراسلين الاجانب .
- 15 - كيفية هيكله بنك السودان المركزي ليوكب متطلبات المرحلة القادمة .
- 16 - كيفية الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي وإستدامته فى ظل الضغوط المتصاعدة والمتجددة.

ثانياً : تحديات تواجه المصارف :

وهذه تشمل مجموعة من التحديات ، يمكن تلخيصها فى الآتى :-

1- التحديات الادارية والقانونية :-

وتتمثل هذه التحديات فى جوانب الضعف التى تعاني منه وحدات الجهاز المصرفي العاملة حالياً ، والتى تشمل كل من :-

- 1- ضعف الخبرة المصرفية للكوادر الفنية وضعف رقابة إدارات المصارف على الاداء بالبنوك وبالتالي عدم المساهمة الفاعلة فى تحقيق أهداف التنمية .
- 2- البيئة القانونية التى تواجه المصارف وتعوق من مقدرتها وعملها مثل قانون بيع الاموال المرهونة للمصارف .
- 3- عدم ملائمة لوائح و عقود تاسيس البنوك حتى تتناسب مع النظام المصرفي الجديد .
- 4- ضعف آليات تحصيل الديون المصرفية وضمان تأدية الانظمة القانونية والقضائية لدورها فى المساعدة على تمكين المصارف من تحصيل ديونها .

5- تواجه المصارف عدد من العقبات فى ظل التدفقات المالية الكبيرة ، وتتمثل هذه العقبات فى بعض الانماط والممارسات الخاطئة التى تؤثر سلباً على الجهاز المصرفى مثل مشاكل الشيكات ، الاحتيال، والتزوير، والاختلاسات .

2- التحديات المالية والمحاسبية :

أيضاً تعاني وحدات الجهاز المصرفى السودانى من جوانب ضعف فى النواحي المالية والمحاسبية أهمها:-

أ- صغر حجم المصارف وضعف مراكزها المالية وخاصة فى جانب الودائع والتمويل بالمقارنة مع المصارف العالمية والاقليمية ، وقد لا تستطيع منافسة البنوك القادمة وتقديم الخدمات المالية بالكفاءة المطلوبة ومقابلة حاجة الاقتصاد القومى.

ب- ضعف كفاءة النظم المالية والمحاسبية والرقابة الداخلية والافصاح وارتفاع التكلفة الادارية

ج- مشكلة الديون المتعثرة التى تحد من مقدرة المصارف فى التوسع فى منح التمويل المصرفى وتقلل مواردها، و عدم مقدرتها على إستقطاب الموارد الداخلية والخارجية.

د- ضعف العائد على ودائع الاستثمار والأسهم المستثمرة فى البنوك مقارنة بفرص الاستثمار الاخرى وهناك احتمال إرتفاع الفوائد الربوية التى تقدمها المصارف التقليدية المتوقعة ، ولذا يتوقع اختلال المنافسة بين المصارف الاسلامية والتقليدية من حيث استقطاب الودائع .

هـ- صعوبات على المستوى الاقليمى والدولى من أهمها مواكبة متطلبات لجنة بازل ، حيث أن المعايير الدولية لم تراعى الطبيعة الخاصة للبنوك الاسلامية، مما قد يزيد من أعباء أوزان المخاطر ، ويؤدى بالتالى الى ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الاسواق العالمية ، ويؤثر ذلك على استقطاب التمويل من المصادر الدولية مقارنة بما تمنحها تلك المؤسسات للبنوك التقليدية .

و- كيفية زيادة قدرة المصارف الاسلامية فى المحافظة على الهوية الاسلامية فى ظل الهيمنة الخارجية التى يفرضها التحرير المالى بإلغاء الحواجز وفتح الحدود فى مجالات الانتاج والتسويق للسلع والخدمات .

- ز- كيفية تقوية وإنتشار أوعية الوساطة المالية والتي تتمثل فى المصارف ذات الكفاءة المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة للرقابة المركزية وأسواق المال الكبيرة والمعمقة والمتطورة والمواكبة
- ر- كيفية تنمية قدرة المصارف على التطور لمواكبة التطورات العالمية وتنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلى والمؤسسى ونقل التقنية .
- ذ- تواجه القطاع المصرفى مخاطر أخرى ناتجة من التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.

3- تحديات التقنية المصرفية والتنافسية :

تعتبر التقنية من أهم العوامل التى تساهم فى نجاح ونمو الصناعة المصرفية ، حيث تساهم فى تخفيض التكلفة ونقل الخدمات المصرفية عبر قنوات بديلة، وفتح آفاق التوسع فى الخدمات دون الانتشار للفروع ، كما تساعد المصارف على تحسين مستوى الأداء، وتشمل التحديات التى تواجه المصارف فى هذا المجال الاتى:

- 1- ضعف البنىات الاساسية خاصة فى مجال الكهرباء فى المدن خارج العاصمة وخاصة فى الولايات الجنوبية مما يؤثر على ادخال التقنية المصرفية .
- 2- مدى قدرة المصارف على إدخال التقنية والتعامل والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة ونظم المعلومات العالمية المتوفرة فى هذا المجال، وذلك فى ظل تحرير الخدمات المصرفية بناءً على واقع الانفتاح،والذى سوف يشمل عوامة المعاملات، من خلال بيع الخدمة المصرفية للمستهلكين عبر الحدود واقامة أفرع ووكالات لتقديم الخدمة للمواطنين وغير المواطنين فى دولة اخرى .
- 3- ضعف قدرة المصارف فى الوفاء بالمتطلبات التقنية الحديثة والتكنولوجيا مما يؤدى الى زيادة تكاليفها الادارية و قلة أرباحها، وبالتالي سوف تتفوق عليها المصارف التقليدية القادمة ، حيث يتوقع ظهور بنوك جديدة ستزيد من المنافسة بين البنوك وإزدياد التدفقات المالية والانفتاح على العالم الخارجى، وبالتالي سوف يكون هناك نشاطاً مكثفاً يشمل كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودخول منظمات ومؤسسات كبيرة الى البلاد، تحتاج الى الصرف وحركة الاموال والخدمات المصرفية بصورة واسعة وهذا يتطلب التقنيات الحديثة والمتطورة، والاستفادة من

الميزات الحديثة والتكيف مع المتغيرات فى تطوير الخدمات المصرفية والتي تتمثل فى اصدار البطاقات المصرفية والاعتماد على الشبكة المصرفية الالكترونية الموحدة والخدمات المصرفية الفورية والتجارة الالكترونية وإصلاح أنظمة المدفوعات التي تختصر الوقت والتكاليف .

وكل هذا بالطبع يتطلب استخدام الاساليب الحديثة التي تسمح بحركة تنقل الأموال بين المصارف فى الشمال والجنوب وحرية حركة المصرفي الذي يخدم المواطنين والتجارة والمنظمات والحكومة ، رغم اختلاف العمليات المصرفية بين النظام المصرفي الاسلامى والتقليدى.

4- كيفية إدارة حركة الموارد المالية وتدفقات رأس المال فى إطار إتفاقية تجارة الخدمات المالية ، ويتمثل ذلك فى مواجهة تداعيات التحرير والتدويل التي تفرزها هذه الاتفاقية وما يصاحبها من تنافس حركة الأموال بلا حدود فى الاسواق العالمية وتقارب الاسواق وإنخفاض تكاليف الانتاج.

ونسبة للتقدم التكنولوجى فى مجال الاتصالات والمعلومات لا تستطيع السلطات النقدية والمالية فى بلد من البلدان حماية أسواقها ومصارفها من المنافسة الاجنبية ، حيث تدخل المصارف الأجنبية الأسواق المحلية وتتعامل مع نفس عملاء المصارف المحلية ، وهذه المصارف تمتاز بأنها مزودة بالتقنيات الحديثة وذات مقدرة عالية فى تقديم الخدمات المتميزة من حيث السرعة والتكلفة ، لذلك وحتى تستطيع المصارف السودانية المنافسة لابد من تطوير قدراتها وتحديث معاملاتها وزيادة الوعى المصرفي لكل المتعاملين فى مجال المؤسسات المالية والمصرفية والمعاملات التجارية .

وللوقوف على وضع المصارف السودانية بالمقارنة مع البنوك العالمية تبين الجداول من (11-15) موقف بعض المصارف فى أمريكا وأروبا وآسيا والمنطقة العربية من حيث رأس المال والأصول .

1- مصارف أمريكية :

جدول رقم (12)

(مليار دولار)

Bank	Capital	Assets
Citi group	65.9	1,264.1
Bank of America	44.1	736.4
Jp Morgane Chase	43.2	770.9
Wells Fargo	25.1	

المصدر : <http://www.thebanker.com/top1000 Banks in the World>
Dec2004

2- مصارف أوربية :

جدول رقم (13)

(مليار دولار)

Bank	Capital	Assets
Credit Agri/France	55.4	1,105.4
HSBC holding/U.K	54.9	1,034.2
Royal/Scotland	34.6	806.2
BNP/France	32.5	988.9

المصدر : <http://www.thebanker.com/top1000 Banks in the World>
Dec2004

3- مصارف اسيوية :

جدول رقم (14)

(مليار دولار)

Bank	Capital	Assets
Mizuho Financial/Japan	37.8	1,285.5
Mizuho Tokyo/Japan	37.0	974.9
Sumifomo Mitsui/Japan	34.2	950.5
Industrial Comercial/China	20.6	637.8

المصدر : <http://www.thebanker.com/top1000 Banks in the World>
Dec2004

4- مصارف عربية :

جدول رقم (15)

(مليار دولار)

البنك	رأس المال	إجمالي الأصول
الاهلى التجارى/السعودية	2.4	28.5
السعودى الامريكى/السعودية	2.3	20.4
المصرف العربى/البحرين	2.2	29.3
البنك العربى/ الاردن	2.1	22.8

المصدر : Arab banking and finance home page /top 100 Arab Banks Dec2004

5- مصارف سودانية :

جدول رقم (16)

البنك	راس المال المدفوع		اجمالى الاصول	
	(مليار دينار)	(مليار دولار) •	(مليار دينار)	(مليار دولار) •
الخرطوم	11.8	0.04	101.3	0.39
ام درمان الوطنى	4.2	0.01	265.2	1.02
التيلين	3.3	0.01	57.2	0.22
المزارع	3	0.01	60.3	0.23
اجمالى البنوك السودانية	76.7	0.31	1.082.8	4.33

المصدر : الميزانيات المراجعة للعام 2004 لتلك البنوك.

• متوسط سعر الصرف للعام 2004م 1 دولار = 257.9 دينار

من الجداول أعلاها لاحظت الدراسة الآتى :-

- 1- تتميز المصارف الامريكية والأوروبية بكبر حجم الأصول ورأس المال .
- 2- ضعف موقف البنوك السودانية من حيث إجمالي الأصول ورأس المال المدفوع منفردة أو مجتمعة بالمقارنة مع المصارف العالمية ، حيث بلغ إجمالي رأس المال المدفوع و إجمالي الأصول للجهاز المصرفى السودانى 0.31 و 4.33 مليار دولار على التوالى كما فى 31/12/2004م ، فى حين يبلغ رأس مال سيتى قروب الامريكى حوالي

66 مليار دولار وإجمالي أصوله 1264 مليار دولار، فيما يبلغ رأس مال بنك التمويل الزراعى الفرنسى 55.4 مليار دولار وإجمالي أصوله 1105.4 مليار دولار، أما مجموعة بنك ميزيهو اليابانى فيبلغ رأسماله حوالى 37.8 مليار دولار وإجمالي أصوله 1285.5 مليار دولار، أما على المستوى العربى فيبلغ رأس مال وإجمالي أصول البنك الاهلى التجارى/ السعودى 2.4 مليار دولار و28.5 مليار دولار على التوالى، البنك السعودى الأمريكى/ السعودى حوالى 2.3 و إجمالى أصوله حوالى 20.4 مليار دولار.

أما المصارف التى تم التصديق لها بممارسة العمل المصرفى فى السودان فى المرحلة القادمة فتتمثل فى مصرف السلام ، مصرف الامارات السودان والبنك المصرى السودانى وتبلغ رؤوس أموالها المدفوعة 0.1، 0.1 و0.07 مليار دولار على التوالى، وبمقارنتها بالمصارف العاملة نجد أن وضعها أفضل البنوك القائمة ، حيث تبلغ رؤوس اموال هذه البنوك الثلاثة مجتمعة 0.27 مليار دولار ، بينما تبلغ رؤوس اموال البنوك العاملة المجمع (26 بنك) 0.31 مليار دولار. وفى إطار المنافسة يفرض الواقع الجديد مؤسسات قوية وكبيرة وذات سلامة وملاءة مالية تتوافق مع المتطلبات والمعايير العالمية والاستفادة من فرص التحرير المالى والابداع وإستحداث وتطوير خدمات مالية جديدة وزيادة رؤوس الاموال وتحقيق الكفاءة المالية لمنافسة البنوك العالمية .

ثالثاً: كيفية تنفيذ بنود الاتفاقية :

قام السيد/ محافظ بنك السودان بتشكيل عدة لجان لوضع التصور التنفيذى لبنود الاتفاقية . وقد قامت تلك اللجان بإعداد الدراسات فى كل محور وتمت مناقشة الدراسات والتقارير ومن ثم وضع مسودة للتصور المتكامل ، والذي يمكن إيجاز أهم ملامحه فيما يلى :-

أ/ السلطة النقدية :

تتمثل السلطة النقدية فى مجلس إدارة بنك السودان وهى الجهة النقدية المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية والتمويلية وسياسات النقد الأجنبى وتخضع بالتالى كل المؤسسات المصرفية والمالية العاملة فى السودان لتلك السياسات واللوائح والتوجيهات الصادرة من البنك المركزى ، ومن أهم مهام السلطة النقدية :-

- (1) إصدار العملة بأنواعها ، وتنظيمها ومراقبتها و الإشراف عليها .
- (2) إصدار السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية وإدارتها والحفاظ علي وحدتها والتأكد من الأتؤدي لا مركزية التنفيذ إلى الإخلال بمبدأ وحدة هذه السياسات بما يحقق الأهداف القومية للاقتصاد الوطني .
- (3) تنظيم العمل المصرفي بشقيه الإسلامي والتقليدي ورقابته والإشراف عليه والعمل علي تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.
- (4) العمل علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامته واستقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- (5) القيام بوظائف البنك المركزي بإعتباره بنكاً للحكومة ومستشاراً ووكيلاً لها في الشؤون النقدية والمالية وفق البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة. هذا وقد تم تشكيل مجلس إدارة مستقل لبنك السودان المركزي خلال الفترة الإنتقالية، وهذا المجلس يكون مسؤول مباشرة لدي رئاسة الجمهورية ويتكون من تسعة أشخاص علي النحو التالي:-
 - محافظ بنك السودان رئيساً للمجلس .
 - نائبي محافظ بنك السودان أعضاء .
 - ستة أشخاص من ذوي المؤهلات والكفاءات العالية تم تعيينهم بواسطة رئاسة الجمهورية بحيث روعي في عملية اختيارهم معادلة قسم السلطة المنصوص عنها في البروتوكول حول المؤسسات الحكومية الوطنية .
 - يتم اتخاذ قرارات مجلس الإدارة بالإجماع حول المواضيع التي قد تتعارض مع مصلحة أحد طرفي الاتفاقية .
 - يكون بنك السودان هو الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية وسياسات النقد الأجنبي والضوابط والأسس المرتبطة بها .
 - يقوم مجلس إدارة البنك برسم السياسات مركزياً والتي يشرف علي

تنفيذها محافظ البنك المركزي يعاونه في ذلك نائبان للمحافظ لإدارة النظامين كأذرع تنفيذية للمجلس لتحقيق أهداف تلك السياسات .

- يمارس النائبان صلاحياتهما وفق تفويض محدد للسلطات والصلاحيات من قبل محافظ بنك السودان ويكونا مسؤولين لديه (Accountability). هذا الأمر يعني أنه ستكون هنالك مركزية في وضع السياسات والأسس والضوابط المتعلقة بها، مع نظام لا مركزي في التنفيذ وفق السلطات المفوضة من الرئاسة، ويتم إنشاء أذرع للإدارات العملية بالرئاسة في بنك جنوب السودان والفروع الأخرى . وتتبع هذه الأذرع إدارياً للفرع وفنياً للإدارة الأم من خلال إدارة الفرع .
- سيقوم البنك المركزي في سبيل تنفيذ سياسته بتوظيف الأدوات غير المباشرة والابتعاد عن التدخل المباشر في تنظيم وإدارة السيولة والإشراف علي المصارف .
- تخضع كل المؤسسات المصرفية والمالية العاملة بالبلاد للسياسات والأسس والضوابط والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي وذلك بهدف الحفاظ علي وحدة السياسات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة في ظل الضغوط المتصاعدة .

ب / إعادة هيكلة بنك السودان :

سيتم إعادة هيكلة بنك السودان للتحويل من الوضع المركزي إلى نظام أكثر لامركزية أو فدرالي في مجال تنفيذ السياسات ومجال العمل المصرفي والعمل الرقابي مع الإبقاء على مركزية وضع تلك السياسات وذلك لضمان وحدتها وتناسقها. وهذا الوضع يتطلب إعادة النظر في وضع الإدارات العملية (Operational Depts) من ناحية الهيكل وكيفية عملها من خلال أذرعها في بنك جنوب السودان (والفروع الأخرى) و الإدارات التي سيتم إعادة هيكلتها تشمل الرقابة المصرفية ، التفتيش ، النقد الأجنبي ، المراجعة ، التمويل ، إدارة العمليات النقدية ، البحوث والسياسات . ويستصحب كل ذلك النظام المزدوج. وبموجب ذلك ستنشأ لهذه الإدارات عند البدء في التنفيذ أذرع في بنك جنوب السودان تقوم بنفس المهام التي تقوم بها الإدارات الأم في الرئاسة، وتخضع من

الناحية الإدارية لإدارة الفرع وفتياً للإدارات الأم من خلال إدارة الفرع. وسيتم وضع رواجع محددة لضمان تدفق المعلومات والمتابعة للصيقة لتنفيذ السياسات. كما سيتم تدريب العاملين بهذه الإدارات لتنفيذ السياسات المختلفة وفق متطلبات النظام المصرفي المزدوج.

ج / النظام المصرفي المزدوج :-

في ظل النظام المصرفي المزدوج سيكون الوضع علي النحو التالي :-
جهاز مصرفي واحد بنظامين إسلامي وتقليدي ويعمل كل نظام من هذين النظامين وفق الأسس والضوابط والأعراف المصرفية المرتبطة بكل نظام .

سيكون هنالك نوعان من المصارف مصارف يتم ترخيصها بواسطة الرئاسة تكون بنوكاً قومية تعمل في كافة أنحاء السودان . أما البنوك التي ترخص بواسطة الفرع ستكون بنوكاً إقليمية تعمل فقط في الحدود الجغرافية التي يتواجد بها الفرع، علماً بأن البنوك القائمة الآن ستعتبر بنوكاً قومية بحكم إنها مرخصة من المركز ، وفي الوقت الراهن فإن الفرع الوحيد الذي سيقوم بترخيص البنوك الإقليمية هو فرع بنك جنوب السودان ولكن يمكن مستقبلاً تفويض هذه السلطات لفرع بنك السودان الأخرى.

وسيتم إصدار الأسس والضوابط المتعلقة بالترخيص والإشراف والرقابة للبنوك القومية والولائية مركزياً بواسطة الرئاسة .

د) السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية :

سيتم في إطار النظام المزدوج وضع السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية من حيث التصميم والآليات والتنفيذ لتلك السياسات، وكذلك من حيث أسس ضوابط تأسيس المصارف وأسس وضوابط التمويل ووضع الضوابط العامة للإشراف والرقابة والمتابعة بالنسبة للسياسات المصرفية ، وسيتم وضع السياسات النقدية في إطار السياسات الاقتصادية وبالتسيق مع وزارة المالية في تحديد الأهداف للاقتصاد الكلي ، بما في ذلك معدلات النمو والتضخم المستهدف. وبتوظيف نماذج الاقتصاد الكلي سيتم تحديد حجم السيولة المناسبة، ومن ثم تقوم السلطة النقدية بوضع السياسات المناسبة وتحديد الأدوات التي ستوظف لتنفيذ تلك السياسات بما يضمن تحقيق الأهداف الكلية. كما إن السياسات والأدوات التي ستوضع ستأخذ في الاعتبار طبيعة النظام المصرفي المزدوج.

وبالرغم من أنه ستكون هنالك لا مركزية في تنفيذ تلك السياسات فلا بد من التأكيد من الالتزام بالأسس والضوابط التالية :-

- (1) أن يكون تحقيق الأهداف الكلية لهذه السياسات هو الهدف الأساسي.
- (2) الحفاظ على وحدة السياسة النقدية والتمويلية والمصرفية .
- (3) ضمان التناسق والتكامل التام في عمل النظامين على الرغم من اختلاف الأدوات المستخدمة.
- (4) ضمان مساواة شروط وضوابط وأسس التمويل في النظامين بما في ذلك الضمانات والإجراءات.
- (5) ضمان التوقيت والتأثير المتساوي لإجراءات السياسة النقدية على المتغيرات الكلية في كل أنحاء السودان.
- (6) ضمان عدالة الرقابة المصرفية على النظامين رغم الاختلاف النوعي والجغرافي.
- (7) ضمان مقدرة البنك المركزي في الوفاء بدور المقرض الأخير للنظامين بشروط عادلة مع الأخذ في الاعتبار طبيعة النظامين.
- (8) إبتكار واستحداث وتطوير آليات مشتركة ومتناسقة ومحايده لانفاذ السياسة النقدية بحيث يمكن تطبيق نفس الآليات في النظامين.
- (9) في إطار السياسة النقدية الواحدة، يتم تحديد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة الداخلية مركزياً تمشياً مع الأهداف الكلية للسياسة النقدية، وتتم المراقبة والتنفيذ بواسطة رئاسة بنك السودان المركزي بالنسبة للبنوك العاملة بالولايات الشمالية، في حين تتم المراقبة والتنفيذ بواسطة بنك جنوب السودان للبنوك الإقليمية المتواجدة بالإقليم الجنوبي بتفويض من الرئاسة.
- (10) يتم تحديد تكلفة التمويل من هوامش مرابحات ومشاركات وأسعار خصم ... الخ مركزياً وبطريقة لا تؤدي إلى أي تحيز لنافذة على حساب النافذة الأخرى وبما يضمن مساواة تكلفة التمويل بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه تلك التكلفة وذلك حرصاً على الاستقرار المالي والاقتصادي.
- (11) تطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة المعترف بها عالمياً مع الأخذ في الاعتبار

خصوصية كل نظام.

(12) تطوير الأسس الخاصة بإدارة المخاطر والضبط المؤسسي والشفافية والإفصاح وأسس الرقابة والتأكد من ذلك بواسطة المركز في الشمال والفرع بالجنوب لضمان التزام الجهاز المصرفي بتلك الأسس.

(13) تطوير قدرة النظام المصرفي الإسلامي للتنافس مع النظام التقليدي.

(14) بالنسبة لإصدارات الأوراق المالية يتوجب مراعاة الآتي :-

- يتم إصدار كافة الأوراق والصكوك المالية المختلفة والمستخدمه بواسطة الجنوب في إدارة عمليات السوق المفتوحة بواسطة الحكومة الاتحادية.
- يمكن لحكومة الجنوب إصدار أوراق مالية تقليدية للاستدانة من الجمهور بالجنوب وذلك بالاتفاق والتنسيق مع الحكومة المركزية وفي إطار السياسات الكلية للدولة. وبما أن حكومة الجنوب غير مسموح لها بالاستدانة من الجهاز المصرفي فإن بنك جنوب السودان لن يقوم بإعادة خصم الأوراق المالية المصدره من حكومة الإقليم الجنوبي.
- يمكن إنشاء سوق مالية فرعية تقليدية بالجنوب لتنظيم إصدار الأوراق المالية التقليدية والتداول فيها، مع الوضع في الاعتبار أنه ستكون هنالك سلطة واحدة للإشراف على السوق (One Authority).

(15) تخضع كافة البنوك العاملة بالإقليم الجنوبي للتفتيش والرقابة بواسطة بنك جنوب السودان والذي يتوجب عليه تأهيل العاملين فيه لتمكينهم من القيام بعمليات الرقابة والتفتيش للنظامين. هذا وسوف يتم إجراء تدريب وتأهيل مكثف للعاملين ببنك السودان المركزي وبنك جنوب السودان لتمكينهم من القيام بواجباتهم في ظل النظام المصرفي المزدوج.

(16) سيتم مراجعة كافة القوانين واللوائح والضوابط المتعلقة بالنشاط المصرفي بحيث تواكب وتستوعب متطلبات النظامين الإسلامي والتقليدي.

(17) ستكون لغة العمل والتخاطب بالجهاز المصرفي هي العربية والإنجليزية.

(هـ) إستدانة حكومة الجنوب :-

إن رؤى بنك السودان واضحة في هذا المجال ، فالاستدانة من البنك المركزي تكون فقط للحكومة الاتحادية ، ولا يجوز للحكومات الولائية بما في ذلك حكومة جنوب السودان الاستدانة من البنك المركزي أو فروعه. ويمكن لحكومة الجنوب الاستدانة من الجمهور داخلياً دون ضمانات من البنك المركزي أو الحكومة المركزية، أما بخصوص الاستدانة الخارجية ووفقاً للاتفاقية سيكون في مقدور حكومة الجنوب الاستدانة الخارجية ولكن بشروط منها :- أن تكون هذه الاستدانة على مسؤوليتها ووفقاً لجدارتها الائتمانية ، ولا يقدم البنك المركزي أو الحكومة الاتحادية أي نوع من الضمانات لهذه الاستدانة، كما إن هذه الاستدانة ستكون وفق الأسس والضوابط التي يضعها البنك المركزي من حيث التكلفة والشروط الأخرى وذلك لضمان عدم الإضرار بوضعية إستدامة المديونية الخارجية . وبما يحقق أهداف السياسات النقدية والمالية العامة للدولة. وهذا الوضع يستوجب إن تقوم حكومة الجنوب في كل الحالات بالتشاور مع الحكومة الاتحادية وبنك السودان المركزي قبل الدخول في أي التزامات خارجية. كما يتوجب على حكومة الجنوب كذلك توفير المعلومات الإحصائية الدقيقة الخاصة بديونها لكل من الحكومة الاتحادية وبنك السودان المركزي.

(و) بنك جنوب السودان :

بما إن بروتوكولات مشاكوس المتعلقة بالمصارف والعملة والسياسة النقدية قد نصت على تأسيس بنك جنوب السودان كضلع لبنك السودان المركزي لمقابلة حاجة الجنوب العاجلة والماسة للخدمات المصرفية التقليدية، قام بنك السودان بوضع تصور متكامل للهيكل الإداري والوظيفي المقترح لبنك جنوب السودان وتحديد علاقته بالرئاسة من حيث السلطات والصلاحيات والمسؤوليات والإشراف والرقابة والمحاسبة ... الخ. هذا على أن يتم تفويض كل السلطات المطلوبة لتمكين نائب المحافظ من القيام بدوره كاملاً مع التأكيد على أن كل السلطات والصلاحيات التي يعمل بموجبها نائب محافظ فرع الجنوب هي سلطات مفوضة من قبل محافظ بنك السودان المركزي، على أن تحدد تلك السلطات والصلاحيات بالتفصيل من حيث التفويض والمسؤولية والمحاسبية (Accountability) وإشراف الفرع على النظام المصرفي في الجنوب وقيامه بتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية

والتمولية وسياسات النقد الأجنبي التي تصدر من الرئاسة ، مع تحديد علاقة بنك جنوب السودان وإدارته ببنك السودان المركزي ، وكيفية مد الرئاسة بالمعلومات والمتابعة لأداء الفرع ، وكذلك الترتيبات العملية لإنشاء الفرع من ناحية الكوادر البشرية والاحتياجات اللوجستية . هذا مع الوضع في الاعتبار أن نائب محافظ بنك جنوب السودان سيكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة (Accountable) للمحافظ ويخضع لكافة التوجيهات الصادرة منه. هذا وسيقوم بنك السودان من جانبه بالمساعدة في إنشاء وتأهيل الفرع وتوفير كافة احتياجاته من العناصر البشرية والاحتياجات اللوجستية الأخرى.

(ز) العملة الجديدة للدولة :

لقد نصت اتفاقية قسمة الثروة بأن يعتمد بنك السودان المركزي برنامجاً لإصدار عملة جديدة للدولة حالما تسمح الظروف العملية بذلك خلال الفترة الانتقالية ، على أن يراعى في تصميمها عكس التنوع الثقافي في السودان تماشياً مع متطلبات الاتفاقية ، وذلك على النحو التالي :-

§ الاتفاق حول اسم العملة الجديدة. وقد أقتراح بأن يتم استخدام الجنية السوداني ، وذلك لارتباطه عاطفياً بأذهان وعقول الجمهور.

§ سيتم تحديد هيكل الفئات الورقية والمعدنية وعددها وقيمتها مقابل العملات الحرة الأخرى. وقد قام بنك السودان بإجراء عدة دراسات حول الاسم للعملة الجديدة وقيمتها مقابل الدينار (هنالك مقترحات أن تكون مساوية للدينار أو لعشرة دینارات). أيضاً شملت الدراسة هيكل الفئات الورقية والمعدنية.

§ سيتم تحديد الكميات الواجب طباعتها من العملة الجديدة بحيث تغطي حجم الكتلة النقدية المتداولة حالياً، والأخذ في الاعتبار كذلك احتياجات الاقتصاد المتوقع بعد السلام بما في ذلك توفير المقابل المحلي لتدفقات العملات الأجنبية المتوقعة.

§ تكلفة إعادة الطباعة والتي تقدر بنحو 100 مليون دولار (للعلمة الورقية والمعدنية) ولا تشمل تلك التكلفة المقابل للعملات المتداولة حالياً في الجنوب، حيث ستتم التكلفة بعد التعرف على حجمها. كما لا تشمل تلك التكلفة كذلك أتعاب المصممين وإعداد القوالب الجديدة.

§ تصميم العملة الجديدة : سيتم الاتصال بعدد من الفنانين في هذا الصدد بالتنسيق مع الطرف الآخر.

§ حجم الأوراق النقدية : يتوقع بأن تكون الأوراق النقدية الجديدة مختلفة الأحجام حسب القيمة الاسمية لكل ورقة أسوة بالأوراق النقدية المصدرة في كل أنحاء العالم.

§ يجب التأكيد بأنه ستكون هنالك عملة وطنية واحدة باعتبار أن العملة يجب أن تصدر من سلطة نقدية ووفق سلطة قانونية معترف بها (هي البنك المركزي للدولة) باعتبار أن العملة تستمد قوتها من القانون حتى تكون مبرئة للذمة وبالتالي لن يسمح لأي جهة بإصدار عملة خاصة بها غير تلك المصدرة بواسطة السلطة النقدية للدولة.

وفيما يتعلق بالعملات المتداولة حالياً بجنوب السودان فقد نصت الاتفاقية على أن تعتبر هذه العملات معترف بها ومبرئة للذمة ، وهذا الوضع يستوجب مراعاة الآتي :-

(أ) لا بد في البداية من حصر هذه العملات من حيث الحجم والنوع وتحديد علاقتها ببعضها البعض وبالعملة الوطنية والعمل على استبدالها بأسرع ما يمكن. كما يتوجب كذلك معرفة إن كانت بعض من هذه العملات خارج التداول في بلدانها إضافة لحصر المزور منها.

(ب) التشاور والتنسيق مع السلطات النقدية المصدرة لهذه العملات والتفاوض معهم من الناحية الإجرائية والقانونية حول إمكانية إعادتها لها، والاتفاق على سعر الصرف الذي سيتم به إعادة تلك العملات في حالة قبول تلك السلطات ذلك.

(ج) العمل على تحديد سعر صرف هذه العملات مقابل العملة السودانية لتسهيل عملية التداول فيها في أسواق الولايات الجنوبية إلي حين استبدالها.

(د) ستكون الضوابط والأسس الخاصة بالاحتياطي النقدي القانوني وعمليات بيع وشراء النقد الأجنبي بالدينار لحين صدور العملة الجديدة

(هـ) يمكن النظر في قبول هذه العملات كودائع في البنوك العاملة بالولايات الجنوبية إلى حين استكمال عملية استبدالها.

(و) إذا وجدت أي أوراق مصدرة من قبل الحركة فلا تعتبر عملة، وذلك بسبب عدم استيفائها للمتطلبات القانونية المبرئة للذمة وبالتالي لن تكون ضمن العملات

المتداولة حالياً بالجنوب والمعترف بها.

(ح) النقد الأجنبي :

سياسات النقد الأجنبي :

بما إن سوق النقد الأجنبي في البلاد هو سوق واحد ، والمتعاملون فيه هم نفس المتعاملين ، وتحكمه نفس قواعد المنافسة فستبقى السياسات والضوابط المعمول بها حالياً كما هي في الشمال والجنوب في الوقت الحاضر مع إجراء بعض التعديلات في مجالات مختلفة من ضمنها :-

- بالنسبة لترخيص الصرافات ومنح رخص التعامل في النقد الأجنبي للبنوك وتمشياً مع متطلبات الترخيص لإنشاء الصرافات والمؤسسات المالية ولتمكين بنك جنوب السودان من منح الترخيص لإنشاء الصرافات والمؤسسات المالية وكذلك منح الترخيص للتعامل في النقد الأجنبي، يقوم السيد / محافظ بنك السودان المركزي ، بتفويض صلاحياته الممنوحة له بموجب المادة (4) من لائحة تنظيم الصرافة للعام 2002م لنائب محافظ بنك جنوب السودان. هذا على أن يتم الترخيص لإنشاء الصرافات وشركات الخدمات المالية والمؤسسات المالية الأخرى التي تتعامل في النقد الأجنبي في إطار لائحة تنظيم أعمال الصرافة والمنشورات الصادرة بموجبها. ويقتضي هذا الوضع إجراء تعديلات في عدد من مواد لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة 2002م.
- بالنسبة للموارد التي يتم عليها التمويل بالنقد الأجنبي، فستكون متماثلة في الشمال والجنوب باعتبارها سوقاً واحدة. وستكون تكلفة التمويل بالنسبة للتمويل بالنقد الأجنبي موحدة بغض النظر عن الصيغ المستخدمة.
- سيتم كذلك إجراء بعض التعديلات في أسس وضوابط فتح وإدارة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية لتتماشي مع الاتفاقية.
- كذلك سيتم تعديل ضوابط وإجراءات الصادر بحيث تتضمن تفويضاً من محافظ بنك السودان المركزي لنائب محافظ بنك جنوب السودان فيما يختص بالإجراءات المتعلقة بتصدير بعض السلع بالإضافة إلى تجارة الحدود.
- فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي فسوف يتم إرسال المعلومات المطلوبة لاحتساب

سعر الصرف التأشيرى مباشرة من البنوك إلى الرئاسة بصورة إلى بنك جنوب السودان. كذلك سيتم إنشاء وحدة نقد أجنبي في بنك جنوب السودان تتبع إدارياً له وفتياً للرئاسة عن طريق إدارة الفرع مع تفويض بنك جنوب السودان بالسلطات التي تمكنه من تنفيذ سياسات النقد الأجنبي.

- ستخضع لائحة التعامل بالنقد الأجنبي لبعض التعديلات في بعض بنودها بحيث تستوعب متطلبات الاتفاقية.
- من المهم التأكيد كذلك على وحدة الاحتياطات القومية وعدم تجزئتها مما يعنى أن كل الأرصدة القومية بالنقد الأجنبي ستكون موحدة وتحت إشراف وإدارة السلطة النقدية، مع الأخذ في الاعتبار وجود مرونة تمكن بنك جنوب السودان من الاستجابة لاحتياجات حكومة جنوب السودان والمصارف والقطاع الخاص بالجنوب من النقد الأجنبي. وسيكون تعامل بنك السودان المركزي مع حكومة جنوب السودان في مجال النقد الأجنبي بنفس طريقة تعامله مع الحكومة الاتحادية. الجدير بالذكر أن وحدة الأرصدة والاحتياطيات القومية بالنقد الأجنبي وضمن إشراف السلطة النقدية شرط أساسي لوحدة وفعالية السياسة النقدية.

عمليات النقد الأجنبي

- سوف يتم معاملة حكومة الجنوب بواسطة بنك السودان المركزي أسوة بالحكومة المركزية حيث سيتم دفع نصيب حكومة الجنوب من عائدات النفط بالعملة المحلية. وسوف يتم تبعاً لذلك فتح حساب طرف بنك جنوب السودان بالعملة المحلية باسم حكومة الجنوب يضاف إليه نصيب حكومة الجنوب من عائدات صادر البترول. هذا وقد قام بنك السودان بوضع تصور تفصيلي للإجراءات المحاسبية اللازمة في هذا الصدد. بالمقابل يلتزم البنك المركزي بمقابلة كل التزامات حكومة الجنوب والمصارف العاملة في الجنوب والقطاع الخاص من النقد الأجنبي عن طريق البيع أسوة بما يتم حالياً مع الحكومة الاتحادية والقطاع الخاص والمصارف بالشمال.
- يتم فتح حسابات بالعملات الأجنبية لحكومة الجنوب والوحدات الحكومية التابعة لها طرف بنك جنوب السودان . ويتم تبعاً لذلك فتح حساب مع المراسل لصالح بنك جنوب السودان يخصص لمقابلة حسابات الوحدات الحكومية بالجنوب بالعملة

الأجنبية طرفه. ويكون لبنك جنوب السودان حق إدارة هذه الحسابات بتفويض من السيد/ المحافظ للسيد/ نائب محافظ بنك جنوب السودان دون الرجوع للرئاسة ، شريطة الالتزام بالشروط والضوابط المضمنة في ذلك التفويض، مع الوضع في الاعتبار أنه سيتم فتح الحسابات مع المراسلين بالخارج بواسطة الرئاسة ، ويتم إدارتها بواسطة نائب محافظ بنك جنوب السودان بموجب التفويض المشار إليه أعلاه.

- يقوم بنك جنوب السودان بتنفيذ تعليمات حكومة الجنوب والوحدات الحكومية التابعة لها في حالة العمليات الداخلية بالعملة الأجنبية وإجراء القيود الناتجة بالخصم من حساب الوحدة المصدرة لأمر الدفع وإضافة المبلغ للوحدة المستفيدة. وقد قام بنك السودان بوضع تصور متكامل حول الإجراءات المحاسبية المطلوبة في هذه الحالات.

- بالنسبة لإدارة الحسابات المخصصة لصناديق إعادة اعمار الجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب خارج الجنوب سواء الدائم منها أو المؤقت فسوف يتم إدارتها وفق التصور الخاص بفتح الحسابات بالعملة الأجنبية مع مراعاة الآتي :-

- بالنسبة لصناديق التنمية وإعادة إعمار الجنوب

Southern Sudan Reconstruction & Development

(Funds) SSRDF ونسبة لكبر حجم الأموال المتوقع تدفقها عبر هذه

الصناديق وتقديراً لأي تأثيرات سلبية على تنفيذ السياسة النقدية، يتم فتح حسابات

هذه الصناديق لدى رئاسة بنك السودان المركزي وتدار على النحو التالي :-

أ / فتح حساب بالنقد الأجنبي في الرئاسة باسم بنك جنوب السودان لصالح صناديق التنمية وإعادة إعمار الجنوب وتضاف إليه كافة التدفقات النقدية.

ب/ يتم دفع قيمة الاحتياجات التي سوف يتم استيرادها مباشرة من ذلك الحساب بالنقد الأجنبي.

ج/ يتم مقابلة الدفعيات المحلية بالخصم من حساب الصندوق بالنقد الأجنبي وشرائها لصالح بنك السودان وإضافة المقابل للجهة المستفيدة حسب توجيهات بنك جنوب السودان.

• حسابات National Reconstruction & Development Fund) "NRDF" & Multi Donors Trust Funds (MDTF) هذان الحسابان تم النص عليهما لإعادة أعمار الجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب خارج الجنوب خلال الفترة ما قبل الانتقالية والمحددة بستة أشهر، حيث سيتم فتح الحساب الأول لدى بنك تجاري بالجنوب والآخر لدى بنك السودان المركزي، حسبما نصت عليه الاتفاقية. وبما إن المبالغ المتوقع إضافتها لهذين الحسابين ستكون كبيرة يلزم البنك التجاري المعني الذي ستورد فيه مبالغ الحساب الأول باعتبار تلك المبالغ أموال قابلة للتسليف (Loanable Funds) إلا بموافقة مسبقة من رئاسة بنك السودان المركزي حتى لا تؤثر سلباً على السياسة النقدية.

• بما إن الاتفاقية أجازت لحكومة الجنوب والوحدات الحكومية التابعة لها الاستدانة الخارجية فسيتم ذلك دون ضمانه البنك المركزي أو الحكومة الاتحادية ولكن يتوجب إلزام حكومة الجنوب ووحداتها الأخرى بحفظ حساباتها مع بنك جنوب السودان ، مع السماح للمؤسسات والشركات الحكومية الربحية بالتعامل مباشرة مع البنوك التجارية العاملة بالإقليم الجنوبي. وبالنسبة للإجراءات المحاسبية فتتطبق عليها نفس الإجراءات المتعلقة بحسابات الحكومة الأخرى عاليه.

• يمكن لحكومة جنوب السودان والوحدات الحكومية التابعة لها مقابلة احتياجاتها من النقد الأجنبي والعملية المحلية عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من الرئاسة عبر بنك جنوب السودان. وقد قام بنك السودان المركزي بتحديد الإجراءات والقيود المحاسبية اللازمة في هذا الصدد.

• بما إن بنك جنوب السودان يعتبر فرعاً تابعاً لبنك السودان المركزي وما يستوجبه ذلك من متابعة لحساباته، يتوجب على بنك جنوب السودان الآتي :-

- 1/ إنشاء وحدة داخل إدارة العمليات الخارجية للفرع لمتابعة وإدارة حساباته.
- 2/ فتح حساب إعادة تقييم لأرصدة حساباته من العملات الأجنبية لأغراض الميزانية فقط.

3 / إرسال كشف حساب الظل (Vostro) لهذه الحسابات لبنك السودان المركزي أسبوعياً شاملاً حوافظ الإضافة والخصم لكل.

4 / إرسال صورة من كشف التسوية الشهرية النهائية لكل حساب على حده للرئاسة.

5 / تكون جميع الحسابات بإسم بنك السودان المركزي لصالح بنك جنوب السودان على أن تحدد أغراضها لتسهيل إدارتها كما يلي :-

- حساب موارد حكومة الجنوب والحكومات الولائية والوحدات الحكومية المفتوحة لدى بنك جنوب السودان لا يشمل عائدات صادر البترول.
- حساب خاص بموارد النقد الأجنبي لصناديق إعادة أعمار الجنوب.
- حساب خاص بموارد النقد الأجنبي المدفوعة لصندوق إعادة أعمار المناطق المتأثرة بالحرب خارج الجنوب.

6 / العمل وفق نموذج التفويض الذي سيصدر من السيد / محافظ بنك السودان المركزي لنائب المحافظ لبنك جنوب السودان والخاص بطلب فتح حساب مع المراسلين والذي أعدته الإدارة.

7 / للتأكد من تسوية حساب بنك جنوب السودان بالنقد الأجنبي لدى المراسلين بالخارج قبل إعداد الميزانية الموحدة لبنك السودان المركزي، على إدارة العمليات الخارجية وحدة الحسابات والتسويات إجراء التسويات لحسابات بنك جنوب السودان بالنقد الأجنبي للتأكد من صحة الأرصدة بنهاية كل شهر وذلك قبل دمجها في الميزانية الموحدة وفقاً للآتي :-

أ / عمل تسوية منفصلة من واقع كشف الحساب لحساب الظل (Vostro A/ C). المرسل من بنك جنوب السودان وكشف الحساب المرسل من المراسل (Nostro).

ب / مطابقة كشف تسوية الحساب ببنك السودان المركزي مع كشف التسوية المرسل من بنك جنوب السودان.

ج / متابعة المبالغ المعلقة من واقع الحوافظ المرسله من بنك جنوب السودان الخاصة بحساب الظل والحوافظ المرسله من المراسل.

د/ في حالة وجود أي اختلافات بين تسوية بنك السودان المركزي والأرصدة الظاهرة في ميزانية بنك جنوب السودان يتم إبلاغ إدارة الحسابات العامة لأخطار بنك جنوب السودان بذلك والعمل على تصحيحها بالتعاون مع إدارة العمليات الخارجية.

(ط) الإحصاءات القومية :

الإحصاءات القومية تمثل الاقتصاد القومي الذي لا يتجزأ وبالتالي فإن الإحصاءات القومية سواء في الشمال أو الجنوب هي لضمان وحدة هذه السياسات ، وسيتم وضع الاستثمارات اللازمة للحصول على تلك الإحصاءات في الشمال والجنوب ، ويتوجب أن تشمل الإحصاءات القومية علي إحصاءات المسح النقدي وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية مع مراعاة وحدة وجود تلك الإحصاءات .

(ي) الإصلاحات القانونية :

سيتم مراجعة كافة القوانين واللوائح والضوابط التي تحكم العمل المصرفي في السودان ، بحيث تواكب وتستوعب متطلبات النظام المصرفي المزدوج. ويشمل ذلك التعديل قانون بنك السودان وقانون تنظيم العمل المصرفي وقوانين ولوائح التعامل في النقد الأجنبي، إضافة لبقية القوانين والمنشورات واللوائح والأوامر الصادرة والقوانين ذات الصلة بالجهاز المصرفي لضمان إستيعاب كل تلك المتغيرات.

(ك) إعادة هيكلة المصارف السودانية :

كما وضع كذلك إن الاتفاقية تستوجب الاستمرار في إعادة هيكلة المصارف السودانية والعمل على تخفيض التكاليف الإدارية والاستثمارية عن طريق إدخال التقنيات الحديثة المتطورة في مجال العمل المصرفي وزيادة رساميل تلك المصارف بالاكنتاب أو الدمج.

رابعاً : الخطوات العملية التي تمت حتى الآن لإنفاذ الاتفاقية :-

(1) تصميم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية وضوابط

التمويل والاستدانة :-

شكل السيد/ المحافظ لجنة في هذا الصدد بموجب قرار إداري، وقد حدد القرار مهام هذه اللجنة في الآتي :-

أ / وضع تصور متكامل حول تأثيرات عملية السلام على مجمل السياسات النقدية

والتمولية وعلى أسس وضوابط منح التمويل المصرفي والضوابط والموجهات العامة للسياسات التمويلية والمصرفية والنقدية من حيث الأهداف والوسائل لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك على شكل ومضمون تلك السياسات لمرحلة السلام وتأثيراتها على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومفرداتها مثل الناتج المحلي الإجمالي ونمو عرض النقود ومعدلات التضخم ... الخ.

ب/ وضع تصور متكامل حول التأثيرات المتوقعة على الاحتياطي النقدي القانوني والسيولة الداخلية وسوق ما بين المصارف وموارد الجهاز المصرفي واستخدامات تلك الموارد وعلى صيغ التمويل المستخدمة والأنشطة المحظور تمويلها والتغيرات المتوقعة على نوعية الضمانات المقدمة نظير التمويل الممنوح والآثار المترتبة على ذلك وعلى تكلفة التمويل والتحوط لعدم حدوث تحول في الموارد من منطقة لأخرى نتيجة لأي مفارقات في تلك التكلفة إضافة لأي تغيرات أخرى متوقعة نتيجة لعملية السلام.

ج/ وضع تصور لتطوير الجهاز المصرفي وإدخال التقنيات الحديثة والكفاءة المصرفية وتطوير البنية التحتية، ويشمل ذلك شبكة معلومات المصارف وشبكة معلومات بنك السودان والمقاصة الإلكترونية، مركز محول القيود، نظام المدفوعات، شبكة نظام البيع ... الخ.

د/ تحديد التباين في الأنشطة بين النظامين الإسلامي والتقليدي وتقديم مقترح حول الآليات التي ستستخدم في النظامين (آليات محايدة، إسلامية وتقليدية).

هـ/ وضع تصور حول التغيرات الهيكلية المتوقعة على الجهاز المصرفي.

و/ وضع تصور حول فتح المصارف والفروع بالجنوب ومتطلبات ذلك.

ز / أنواع التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل بالجنوب وأدواته.

ح / التمويل المتعثر.

ط / البحوث والتدريب.

ي/ وضع معايير ومتطلبات ومواصفات وضوابط تحكم عملية الاستدانة الداخلية والخارجية لحكومة الجنوب والاستدانة الداخلية لحكومات الولايات الشمالية، هذا على أن يتم وضع تلك المواصفات والمتطلبات والمعايير بحيث

تتماشى تلك الاستدانة مع متطلبات الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية والمالية للدولة.

ك/ أي جوانب أخرى إضافية تراها اللجنة.

تم في هذا الصدد وضع تصور حول التصميم الخاص بالسياسة النقدية والتمويلية وكيفية تنفيذها حسب ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية قسمة الثروة. كما تم استعراض التحديات التي تلقىها الاتفاقية على البنك المركزي في انفاذ السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي المزدوج خاصة في الجوانب التالية :-

1/ تصميم سياسة نقدية واحدة باستخدام أدوات محايدة أخرى خاصة النظامين المصرفي الإسلامي والتقليدي وإدارتها مركزياً مع تولى بنك جنوب السودان الإشراف على النظام المصرفي التقليدي في الجنوب.

2/ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلى استقرار الجهاز المصرفي في الشمال والجنوب وما يتطلبه ذلك من مساواة في تكلفة التمويل في النظامين، ومساواة شروط وضوابط التمويل وتناسق آليات السياسة النقدية وضمان التوقيت والتأثير المتساوي لإجراءات السياسة النقدية وضمان قدره البنك المركزي للقيام بدور المقرض الأخير. هذا بالإضافة إلى ضمان عدالة الرقابة المصرفية على النظامين رغم الاختلاف النوعي والجغرافي وتقدير حجم السيولة المناسبة لإدارة النشاط الاقتصادي بالجنوب. وقد رؤى في هذا الصدد ضرورة تطوير التقارير والرواجع والاستثمارات الخاصة بالسياسة النقدية والتمويلية وتطوير وحدة العمليات النقدية لتستوعب النظامين والتنسيق مع الإدارات الأخرى المعنية ببنك السودان.

3/ تم تحديد أهم أهداف السياسة النقدية في ظل السلام، وذلك بإدارة السيولة بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة وتوفير التمويل الكافي لضمان مواصلة النمو الاقتصادي في الشمال والجنوب، وذلك بأن يتم وضع السياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية للدولة، بالتنسيق مع وزارة المالية وان تصدر السياسة النقدية والتمويلية مركزياً من بنك السودان أول كل عام مع إجراء أي تعديلات عليهما أثناء العام، إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، وأن

يستخدم بنك السودان المركزي في سبيل إنفاذ سياساته الأدوات غير المباشرة التي تعتمد أساساً على عمليات السوق المفتوحة ، مع العمل على الحفاظ على النظام المصرفي وتطويره وتمتية قدراته التنافسية في إطار السياسة النقدية الواحدة ، على أن يتم في كل الأحوال ضمان العدالة بين النظامين بحيث يتكاملان ولا يتعارضان.

4/ حددت كذلك أدوات السياسة النقدية والتمويلية وذلك باستخدام أدوات محايدة يمكن استخدامها في النظامين إضافة لأدوات خاصة بكل نظام ويشمل ذلك :-
أ / الاحتياطي النقدي القانوني.

ب/ نسبة السيولة الداخلية.

ج/ عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء الصكوك والنقد الأجنبي).

د/ نوافذ البنك المركزي لمنح التمويل للقطاع المصرفي واستدانة حكومة الجنوب والولايات حسب الضوابط والأسس التي يضعها البنك المركزي.

هـ/ سوق ما بين البنوك في النظامين.

و/ تكلفة التمويل في النظامين.

ز/ استخدامات الموارد.

ح/ التمويل بالنقد الأجنبي.

ط/ القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها.

5/ العمل على استقرار الطلب الكلي على النقود في ظل تزايد درجة النقدة في الاقتصاد "Degree of Magnetization" ، مما يؤدي إلى عدم توازن نمو عرض النقود مع الطلب على النقود. كما تم التركيز كذلك على الكيفية التي سيتم بها تحديد أثر تدفقات النقد الأجنبي على نمو عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه ، خاصةً وأن القطاع الخارجي صار الآن المصدر الرئيسي لنمو عرض النقود، إضافة إلى التوقعات بإنسياب تدفقات كبيرة من النقد الأجنبي إلى داخل البلاد عبر العديد من المنافذ مثل الاستثمارات المباشرة والمبالغ التي ستأتي عبر صناديق الأعمار المختلفة لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة جنوب السودان.

6/ تحييد أثر تزايد التدفقات الخارجية الناتجة من تصدير البترول والاستثمار

الأجنبي المباشر، مما يعنى من ناحية تشجيع النمو الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى الميل إلى إرتفاع سعر العملة المحلية وزيادة احتمالات التضخم عن طريق نمو القاعدة النقدية بالعملة المحلية إذا لم تقابلها زيادة كافية في الإنتاج .

7/ قُدم تصور متكامل حول إعادة هيكلة الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بحيث تتمكن من القيام بالمهام الموكلة لها لانفاذ ما يليها في اتفاقية السلام حيث قدمت هيكلاً متكاملًا للإدارات والأقسام والوحدات مصحوباً بالهيكل الوظيفي مع تحديد ثلاث فترات زمنية لاستكمال إعادة الهيكلة.

(2) الرقابة المصرفية والتفتيش :-

في هذا المحور تم وضع تصور متكامل حول عمل الإدارة العامة للرقابة المصرفية والتفتيش والمتطلبات اللازمة لذلك ، وذلك إنفاذاً للبنود من (10- 12) إلى (12- 14) من إتفاقية السلام الشامل حول النواحي الإشرافية والرقابية على الجهاز المصرفي في ظل النظام المصرفي المزدوج باقتراح آليات للتنفيذ بهدف إيجاد درجة عالية من السلامة المصرفية للجهاز المصرفي ككل، وبما يمكنه من القيام بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الوضع في الاعتبار التباين الواضح في النظامين من حيث مرتكزات العمل. وقد تم وضع مؤشرات حول الأطر الرقابية والإشرافية والتغيرات المطلوبة في الجهات الرقابية ومراجعة منشورات الضبط المؤسسي وإدارة المخاطر والشفافية والإفصاح التي يستوجب الالتزام بها عند ممارسة النشاط المصرفي في السودان في ظل النظام المصرفي المزدوج وذلك بعمل الآتي :-

1/ مراجعة كل المنشورات الخاصة بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية لتتماشى مع الاتفاقية باعتبار أن المؤسسات المالية التقليدية تحكمها معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في حين تحكم المؤسسات المالية الإسلامية المعايير الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

2/ مراجعة الجوانب الرقابية وإدارة المخاطر فيما يختص بالآتي :-

- نسب التركيز بالالتزامات العرضية.
- رواج إدارة المخاطر وضوابط التمويل.

- طلبات التمويل.
- الاحتياطي القانوني.

3/ آليات تنفيذ الرقابة والإشراف : رؤى في هذا الصدد ضرورة استحداث آليات فاعلة لمقابلة متطلبات العمل الرقابي والإشرافي وفق التصور الآتي :-

أ / تكوين فريق عمل لبلورة المحاور الأساسية للتغيرات المطلوبة ووضع أسس للتطبيق وذلك في فترة أقصاها 15 يوماً.

ب/ وضع خطة عمل بواسطة الإدارة العامة للرقابة المصرفية حول كيفية وأسلوب التنفيذ بينك السودان المركزي وبنك جنوب السودان.

ج/ القيام بندوات تعريفية بالنظام التقليدي وأسلوب عمله ومحاوره الرقابية والإشرافية.

د/ انتداب موظفين من بنك السودان المركزي للعمل بينك جنوب السودان لاستيعاب النظامين التقليدي والإسلامي.

(3) النقد الأجنبي :-

كلف لجنة بمراجعة القوانين والأوامر الإدارية واللوائح والضوابط والتوجيهات الخاصة بعمليات النقد الأجنبي لاستيعاب النظام المصرفي المزدوج. وكذلك عمليات بنك جنوب السودان للقطاع الخارجي ووضع الضوابط المحاسبية وضوابط التعامل بالنقد الأجنبي لحكومة الجنوب وهيكله الإدارة لاستيعاب الوضع الجديد ووضع أسس وضوابط للاستدانة الخارجية لحكومة الجنوب.

وقد قامت هذه اللجنة بوضع تصور متكامل حول مراجعة القوانين والأوامر الإدارية والضوابط واللوائح والتوجيهات الخاصة بعمليات النقد الأجنبي لبنك السودان المركزي وبنك جنوب السودان بما يتماشى ومتطلبات الاتفاقية وذلك على النحو التالي :-

(أ) بنك جنوب السودان :

يتكون قسم العمليات الخارجية من وحدتين وتكون كل وحدة برئاسة مساعد مدير إدارة وحدة لعمليات النقد الأجنبي ووحدة لسياسات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى مكتب المدفوعات النقدية ومكتب للتحويلات الخارجية ومكتب للاعتمادات المستندية وآخر

لمقاصة النقد الأجنبي و مكتب الحسابات والتسويات ومكتب للقروض الأجنبية والاتصال الخارجي والإحصاء. كما حددت اللجنة مهام واختصاصات الأقسام والمكاتب وهيكلها الوظيفية.

(ب) بنك السودان المركزي:

حسب المقترح المقدم من اللجنة فسوف يكون هنالك مهمتان أساسيتان للإدارة العامة هما العمليات الخارجية والتي تختص بالمدفوعات بالنقد الأجنبي والتحويلات الخارجية والاعتمادات المستندية وخاصة النقد الأجنبي والحسابات والتسويات والقروض الأجنبية والاتصال الخارجي ووحدة الإحصاء.

أما المهمة الثانية فتتعلق بالسياسات والضوابط المتعلقة بالتعامل في النقد الأجنبي وتشمل الترخيص للصرافات والتعامل بالنقد الأجنبي والتمويل بالنقد الأجنبي، فتح وإدارة الحسابات، سوق النقد الأجنبي وقد قامت اللجنة بوضع تصور متكامل حول التعديلات المطلوبة في القوانين واللوائح والضوابط والمنشورات الصادرة في هذا الشأن وذلك فيما يختص بالآتي :-

- 1 / لائحة تنظيم الصرافة لسـ 2002نة.
- 2 / أسس وضوابط فتح وإدارة الحسابات بالنقد الأجنبي.
- 3 / سوق النقد الأجنبي.
- 4 / لائحة تنظيم التعامل في النقد الأجنبي لسـ 1999نة .
- 5 / الاحتياطات والأرصدة القومية بالنقد الأجنبي.
- 6 / معايير الاقتراض الخارجي بواسطة حكومة جنوب السودان والحكومات الولائية الأخرى.
- 7 / ضوابط الصادر والاستيراد.
- 8 / الاستثمار الأجنبي.
- 9 / إحصائيات النقد الأجنبي.
- 10 / أعمال الصرافة.
- 11 / سياسات النقد الأجنبي.

كما قامت اللجنة بوضع تصور متكامل للهيكل الإداري والتنظيمي والوظيفي لأنشطة سياسات النقد الأجنبي وأقسام عمليات النقد الأجنبي.

(4) بنك جنوب السودان :

لقد تم تشكيل لجنة لدراسة الترتيبات الخاصة ببنك جنوب السودان وحددت مهامها في الآتي :-

أ / وضع الترتيبات اللازمة لقيام بنك جنوب السودان وتحديد هيكله ووضع تصور لمهامه وصلاحياته وتحديد إدارته وأقسامه المختلفة وحجم العمالة وصلاحياته وعلاقته مع بنك السودان المركزي ونظمه المحاسبية.

ب/ تحديد التكلفة المالية لتأسيس الفرع من مباني ومعدات وأثاث وخلافه، ووضع تصور لكيفية مقابلة تلك التكلفة.

ج / وضع تصور متكامل حول تدريب وتأهيل موظفي بنك جنوب السودان لتمكينهم من الإشراف والرقابة على النظام المصرفي التقليدي بالجنوب.

وقد قامت اللجنة بوضع تصور متكامل حول إنشاء بنك جنوب السودان وتحديد هيكله ومهامه وصلاحياته وتكلفة تأهيله وذلك على النحو التالي :-

1 / وضع هيكل إداري ووظيفي للبنك مع تحديد مهام وصلاحيات بنك جنوب السودان وعلاقته مع بنك السودان المركزي.

2 / وضع تصور لحجم العمل وإدارات وأقسام بنك جنوب السودان المختلفة وحجم العمالة المطلوبة والنظم المحاسبية والرقابية للبنك.

3 / كلفت اللجنة الإدارة الهندسية ببنك السودان المركزي لزيارة بنك السودان - فرع جوبا لمعاينة وحصر العقارات والمكاتب التي ستستغل في ترفيع الفرع بما يمكنه من ممارسة نشاطه وفقاً لاتفاقية السلام. وبالفعل فقد قامت الإدارة الهندسية بزيارة فرع جوبا حيث عاينت المبنى وقدمت تصوراً متكاملاً للتعديلات والإضافات والصيانة المقترحة، وتوزيع المكاتب وصيانة سكن الموظفين، إضافة لحصر التكلفة الناشئة عن الصيانة والإضافات ووضعت تصوراً حول كيفية مقابلة تلك التكلفة.

4 / قامت اللجنة كذلك بحصر الموظفين العاملين ببنك السودان المركزي وفروعه من

أبناء الولايات الجنوبية وأتضح أن عددهم يبلغ 46 موظفاً بالدرجات الوظيفية المختلفة وصمم لهم برنامج تدريبي مكثف عملي ونظري شمل كافة الأنشطة المصرفية من رقابة وتفتيش وسياسات نقدية ومصرفية وتمويلية والتعامل في النقد الأجنبي والحسابات وعمليات السوق المفتوح ولازالت عمليات التدريب مستمرة. وقد شمل التدريب كذلك مبعوثين جدد للحركة.

(5) العملة:

قام السيد / المحافظ بإصدار القرار الإداري رقم (2005/6) بتاريخ 2004/3/3 القاضي بتشكيل لجنة العملة من إحدى عشر شخصاً برئاسة السيد / نائب المحافظ وقد ضمت اللجنة في عضويتها قيادات سياسية وممثلين من مطبعة السودان للعملة وكلية الفنون الجميلة والتطبيقية واتحاد التشكيليين السودانيين والأمن الاقتصادي بالإضافة إلى موظفين من بنك السودان . كما قامت الحركة من جانبها بتشكيل لجنة مقابلة للجنة العملة، وبالتالي تكون ما يعرف باللجنة الفنية المشتركة تمشياً مع متطلبات إتفاقية السلام الشامل (البند 5 " أ ") من الجداول التنفيذية الملحقة بالاتفاقية .

عقدت اللجنة الفنية المشتركة اجتماعها الأول ببيروبي خلال الفترة 17-27 فبراير 2005م والتي ضمت عشرين عضواً (10 من كل جانب) إضافة إلى ممثلين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومراقب من طرف الحكومة النرويجية، والبعثة المشتركة لتحديد إحتياجات السودان "Joint Assessment Mission - JAM".

هذا وقد تمخضت إجتماعات اللجنة فيما يلي :-

الاتفاق علي خطة عمل محددته شملت الآتي :-

- 1/ تحديد الاسم الجديد للعملة (الجنيه السوداني).
- 2/ معالجة الأسس الفنية للفئات الورقية والمعدنية للعملة الجديدة.
- 3/ تحديد الأسس الفنية للتصميم.
- 4/ تحديد أسس تقدير حجم النقد المطلوب طباعته.
- 5/ وضع خطة لكيفية جمع المعلومات.

- 6/ وضع السمات الأولى لخطة طباعة العملة وإجراءات التبدل.
- 7/ وضع الخطة الإعلامية وتنوير الجمهور.
- 8/ تحديد المجالات القانونية التي تتطلب إعادة النظر.
- 9/ وضع خطة متكاملة لعملية استبدال العملة بشكل نهائي.
- 10/ تحديد المساندة الفنية من جانب الصندوق.
- 11/ تحديد كيفية إدارة أعمال اللجنة مستقبلاً.

وقد واصلت اللجنة عملها وفق الخطة أعلاه بعد الأخذ في الاعتبار أسس العمل الواردة باتفاقية السلام الشامل والتي تمثلت في أن تكون رئاسة اللجنة متداولة فيما بين الجانبين وأن تكون قراراتها بالإجماع. وفي ضوء ذلك إتفقت اللجنة الفنية المشتركة على المسائل الآتية :-

- 1/ أن يكون اسم العملة الجديدة الجنية السوداني.
 - 2/ أن يتم تحديد فئات العملة الورقية والمعدنية والكميات الواجب طباعتها وتكلفة الطباعة والعملة المعدنية بقرار من مجلس إدارة بنك السودان المركزي وفق الأسس الفنية المتبعة في هذا الشأن بعد النظر في الخيارات الثلاثة التي درستها اللجنة.
 - 3/ أن يعكس التصميم للعملة الجديدة التنوع الثقافي في السودان ويكرس للوحدة.
- تم الاتفاق كذلك في ذلك الاجتماع علي تكوين لجنة فرعية تتكون من (9) أشخاص (3 ممثلين لحكومة السودان و3 ممثلين للحركة بجانب 3 ممثلين لصندوق النقد الدولي كمراقبين) وذلك وفق متطلبات البند (5 " b ") من الجداول التقديرية الملحقة باتفاقية السلام الشامل . هذا وقد حددت مهام تلك اللجنة في الآتي:-

- (أ) حصر العملات المتداولة حالياً بالجنوب .
 - (ب) تحديد أسعارها مقابل العملات الأخرى ومقابل بعضها البعض.
- وقد بدأت هذه اللجنة عملها بزيارات ميدانية لعدد من مدن الجنوب. كما يواصل المصممون اجتماعاتهم المكثفة بكل من الخرطوم ورمبيك للوصول لتصور نهائي حول تصميم العملة الجديدة .

مواضيع أخرى متعلقة بإصدار العملة الجديدة :

(أ) قام بنك السودان في 1/2/2005م بمخاطبة صندوق النقد الدولي طالباً تقديم المساعدة الفنية للسودان فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي وبناء القدرات خاصة فيما يتعلق بإصدار العملة الوطنية الجديدة والعمليات النقدية وإعادة هيكلة بنك السودان وتطبيق النظام المصرفي المزدوج . كما أشار الخطاب إلى الاحتياجات العاجلة والمتمثلة في تقديم العون الفني لإصدار العملة الجديدة وطلب من الصندوق إرسال خبير لتقديم المساعدة الفنية في مجال إصدار العملة.

(ب) قام كل من السيد / نائب المحافظ (نيابة عن حكومة السودان) والسيد / تلو دينج (نيابة عن الحركة) بتوقيع خطاب مشترك في 27/2/2005م للسيد / هرل جونسون وزير التنمية الدولية لحكومة النرويج المشتركة فيها إلي إن تقديرات تكلفة التصميم والنحت والقوالب تبلغ 1128.88 دولار ويطلبون من الحكومة النرويجية تقديم منحة في حدود هذا المبلغ في حساب البعثة الفنية المشتركة بنيروبي ومكاتب اليونسيف بكل من الخرطوم ورمبيك .

(ج) قام بنك السودان المركزي بمخاطبة مكتب " UNDP " بالخرطوم بخطاب مشيراً فيه إلي الخطوات التي تم اتخاذها بشأن إصدار العملة الجديدة، وطالبن معرفة الخطابات التي تم إرسالها لكل من صندوق النقد الدولي والحكومة النرويجية بشأن المساعدة الفنية لإصدار العملة الجديدة والمنحة الإضافية من الحكومة النرويجية لمواصلة العمل في إصدار العملة الجديدة . وقد تسلم بنك السودان المركزي رداً يفيد بتوفير المبلغ المطلوب وإرساله للسودان لمقابلة تكلفة التصميم والنحت وبدأت اللجان بالتالي في الإجراءات التنفيذية لإصدار العملة الجديدة.

وفيما يتعلق بإصدار العملة الجديدة بصفة عامة فإن النص الوارد في اتفاقية السلام الشامل، ينص على أن يقوم بنك السودان بإعتماد برنامج لإصدارها حالما تسمح الظروف العملية بذلك خلال الفترة الانتقالية، وفي ضوء التكلفة العالية لإصدار العملة الجديدة (أكثر من مائة مليون دولار) فإن هذا الوضع يستوجب أن يفيء المجتمع الدولي

بتعهداته التي قدمها خلال سير المفاوضات بتوفير الدعم المالي اللازم لإصدارها. وقد ظل بنك السودان المركزي يلاحق هذه الجهات (النرويج، الحكومة البريطانية والإيطالية و (WB- IMF) للمساعدة في توفير تلك المتطلبات.

(6) لجنة القوانين:

لإنفاذ هذا البند قام بنك السودان بتشكيل لجنة قانونية وقد حددت مهام هذه اللجنة في تقديم مقترح متكامل حول تعديل قوانين بنك السودان والقوانين ذات الصلة لاستيعاب النظام المصرفي المزدوج .

(1) قامت اللجنة بتقديم مقترح حول كل التعديلات المطلوبة علي القوانين التالية :-

- قانون بنك السودان تعديل سنة 2005م .
- مشروع قانون تنظيم العمل المصرفي تعديل سنة 2005م .
- مشروع قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية تعديل سنة 2005م .
- مشروع قانون صكوك التمويل لسد 2005نة (بالتنسيق مع اللجنة المكلفة بهذا الأمر) .

(2) قامت اللجنة بإرسال التعديلات المقترحة لكل من وزارة العدل ومستشار السيد/ رئيس الجمهورية للشؤون القانونية.

(3) شاركت اللجنة في كل الاجتماعات التي تم عقدها بديوان النائب العام حول هذه التعديلات عبر قنوات إتصال مفتوحة مع الديوان والقصر في هذا الصدد .

(4) تمت مناقشة التعديلات المقترحة في عدة اجتماعات موسعة ضمت السيد/ وزير المالية والسيد/ وزير الدولة بالمالية والسيد/ محافظ بنك السودان المركزي وممثلي الحركة حيث تم الاتفاق على كل التعديلات القانونية المطلوبة في قانون بنك السودان المركزي وخاصة المتعلقة بانفاذ الاتفاقية. وقد تمت إجازة معظم تلك القوانين بتعديلاتها بموجب مرسوم جمهوري وتم تشكيل مجلس الإدارة الجديد لمباشرة مهامه المنصوص عليها في إتفاقية السلام الشامل.

الفصل الثالث الخلاصة والتوصيات

الخلاصة :

تفرض اتفاقية السلام الشامل الموقعة واقعاً جديداً للنظام المصرفى حيث يواجه البنك المركزى والمصارف العاملة تحديات كبيرة ، مما يتطلب التعامل معها بوضع استراتيجية وبرامج واضحة، وذلك لضمان تئادى الأثار السالبة التى تحدث بعد التنفيذ.

هذا وقد شملت أهم التحديات التى تواجه الجهاز المصرفى فى جانب البنك المركزى كل من:-

كيفية إعادة هيكلته، مراجعة القوانين والتشريعات واللوائح التى تحكم العمل المصرفى ، إدارة السياسة النقدية والتمويلية ، الرقابة المصرفية والاشراف على القطاع المصرفى المزدوج، إدارة موارد النقد الاجنبى الناتجة من تنفيذ بنود الإتفاقية، الديون الخارجية إصدار العملة الوطنية والمساهمة فى المحافظة على الاستقرار الاقتصادى.أما فى جانب المصارف فتتمثل أهم التحديات فى المجالات الادارية ، المالية، المحاسبية والتقنية المصرفية والمنافسة .

ولإيجاد نظام مصرفى قوى مستقر وقادر على مواجهة التحديات المذكورة و منافسة البنوك القادمة و المساهمة فى تحقيق أهداف الإقتصاد الكلى ، تطرح الدراسة التوصيات التالية:-

التوصيات :

أولاً: توصيات بشأن تطوير عمل البنك المركزى:

فى المجال الادارى و القوانين والتشريعات :

1. مراجعة القوانين التى تحكم العمل المصرفى لتتماشى مع متطلبات مرحلة السلام .
2. هيكلة إدارات بنك السودان لتتماشى مع التحول الى النظام الفدرالى فى تنفيذ السياسات، وتطوير مقدراتها الاشرافية والرقابية من خلال تطوير القدرات البشرية بالتدريب والتأهيل لإدارة العمل المصرفى بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة فى ظل نظام مصرفى مزدوج .

3. إيجاد الآليات الفاعلة لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي.
4. تأهيل بنك جنوب السودان للقيام بإدارة التدفقات المالية و موارد النقد الأجنبي للمؤسسات والمفوضيات والهيئات والصناديق الخاصة بالجنوب و المانحين والمراسلين ونصيب حكومة الجنوب من عائدات النفط، وذلك وفق الضوابط التي ستضعها السلطة النقدية دون إحداث أي آثار سلبية على أداء السياسة النقدية.

في مجال إدارة السياسة النقدية والتمويلية :

(1) الحفاظ على وحدة السياسة النقدية والتمويلية والاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة التي تصلح للنظامين مع ضمان تطبيق النظام المصرفي المزدوج وذلك من خلال الاتي :

- استحداث وتطوير آليات وأدوات مشتركة ومتناسقة يمكن تطبيقها في النظامين.
- تطوير الآليات التي توفر ضمان التوقيت والتأثير المتساوي لاجراءات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الشمال والجنوب.
- وضع الضوابط والإجراءات التي توفر ضمان قدرة البنك المركزي في الوفاء بدور المقرض الاخير بشروط عادلة للنظامين.
- العمل على تطوير الأدوات والوسائل الخاصة بالتمويل الحكومي وخاصة فيما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة ومعالجة القصور في الأدوات والوسائل المستخدمة حالياً.
- إيجاد آلية لتحديد سعر الفائدة الخاص بإقتراض البنوك من البنك المركزي ، وسعر الفائدة الخاص بإقتراض الجمهور من البنوك التجارية وذلك بالاستفادة من توصيات لجنة تحديد العائد "Yield Curve".
- تحديد آلية فاعلة لتنشيط سوق ما بين البنوك في النظام المصرفي عموماً ، وإيجاد وسيلة لتحديد تكلفة الإستلاف بين البنوك الإسلامية بحيث لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- العمل علي تقارب هوامش أرباح المرابحات و أسعار الفائدة المتوقع أن تعمل

بها البنوك التجارية بالجنوب تحسباً لعدم لجوء المستثمرين للإقتراض من النظام ذو التكلفة المنخفضة.

(2) توفير المتطلبات الاساسية لقيام بنك جنوب السودان ليشراف على تطبيق السياسة النقدية والتمويلية الواحدة فى ظل النظام التقليدى بجنوب السودان .

(3) ضرورة إنسياب كافة العمليات المنظورة وغير المنظورة وحركة إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية عبر بنك السودان المركزي وخلق الآليات الفاعلة لتحديد الآثار السالبة للتدفقات المالية المتوقعة وذلك للحفاظ على إستقرار أسعار الصرف وسوق النقد الاجنبى ، وحتى لا يجد بنك السودان المركزي صعوبة في إدارة السياسة النقدية في مرحلة السلام.

(4) تحديث الرواجع و التقارير والدوريات التى تتناسب مع وجود نظامين مصرفيين مختلفين وذلك بالاستعانة بالبعثات الفنية لصندوق النقد الدولى وبرامج العون الفنى لبعثة التقييم المشتركة " (Joint Assessment Mission) (JAM) ."

فى مجال إدارة السياسات المصرفية والرقابية والاشرافية :

i. توسيع شبكة الخدمات المصرفية بالجنوب بالتركيز على إنشاء بنوك اجتماعية وتموية وذلك لنشر الوعى المصرفى والادخارى والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ii. ضمان عدالة الرقابة والاشراف المصرفى فى النظامين رغم الاختلاف بينهما .

iii. توحيد متطلبات قيام البنوك القومية والاقليمية من حيث الشروط وضوابط الترخيص و ايجاد الاليات التى تضمن تكامل النظامين وضمان عدالة المنافسة.

فى مجال العملة :

حصر العملات المتداولة حالياً بالجنوب من حيث الحجم والنوع وسحبها ، وطرح العملة الجديدة بالتدريج حتى لا يؤثر ذلك على ثقة الجمهور فى النظام المصرفى ، وتحديد سعر صرفها ، والدخول فى ترتيبات ثنائية مع البنوك المركزية المُصدرة لها بغرض إستبدالها ، مع إستصحاب موجبات نموذج الاقتصاد الكلى والنمو فى عرض النقود المستهدف عند

الاستبدال.

فى مجال المحافظة على الاستقرار الاقتصادى :

المشاركة مع الجهات ذات الصلة فى المحافظة على الاستقرار الاقتصادى وذلك من خلال :-

1. التنسيق بين السياسة النقدية والتمويلية والمالية لتحقيق الاهداف الكلية.

2. تحديد الحجم الامثل للكتلة النقدية التى يجب ضخها فى الاقتصاد كهدف وسيط لتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية .

3. إعداد الاحصاءات الدقيقة والمفصلة عن التدفقات المالية الخارجية المتوقعة ومصادرها وأجالها وتواريخ إستحقاق سدادها ونسبة العائد عليها وذلك لتفادى الآثار السالبة على الاقتصاد الكلى.

4. مواصلة تحرير سوق النقد الأجنبي ، والعمل على توجيه موارد النقد الأجنبي للتنمية والاستثمار، مع بناء إحتياطات مناسبة من النقد الأجنبي.

5. توثيق الصلات والعلاقات مع الدول و المنظمات الاقليمية والدولية والبنوك الخارجية والعمل على الإستفادة منها لتوفير فرص التمويل .

6. السعي من خلال إستراتيجية الدين الخارجى للإستفادة من المبادرات المطروحة على المستوى الإقليمي والدولى لتخفيف والغاء الديون على السودان، مثل المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC's .

7. ضرورة تشاور حكومة الجنوب مع الحكومة الاتحادية وبنك السودان المركزى قبل الدخول فى أى التزامات خارجية وتوفير حكومة الجنوب للمعلومات الاحصائية الدقيقة لديونها ومد الحكومة الاتحادية وبنك السودان المركزى بالاحصاءات.

ثانياً: المصارف:

في المجال الإداري والقانوني:

- 1- توسيع قاعدة المساهمين والفصل بين الادارة والملكية وإعادة هيكلة الوحدات التابعة.
- 2- تطوير آليات الرقابة على النظام المصرفي المزدوج .
- 3- خلق إدارات للبحوث والاحصاء بالبنوك التجارية التي ليس بها مثل هذه الادارات وذلك لتسهيل إتخاذ القرار.

في المجال المالي والمحاسبي:

- 1- التنسيق بين بنك السودان المركزي والمصارف لإكمال برامج هيكلة الجهاز المصرفي لخلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تحسين الكفاءة والتقنية ورأس المال والخدمات المصرفية الحديثة وتخفيض التكلفة الادارية وزيادة الربحية وذلك لمواكبة التطورات العالمية.
- 2- تقديم الحوافز الضريبية وكافة التسهيلات الممكنة لمساعدة المصارف على توفيق أوضاعها وفق المتطلبات الداخلية والمحلية والاقليمية والعالمية .
- 3- تفعيل دور الأنظمة الرقابية المحاسبية و نظم الضبط الداخلى و المؤسسي بالمصارف ، والعمل علي إكمال إستخدام المعايير المصرفية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المصرفية الإسلامية ، بجانب تطبيق ومواكبة معايير بازل. بالإضافة الى وضع الأطر المحاسبية التي تستوعب عمليات النظام المصرفي المزدوج .
- 4- تقوية المراكز المالية وتطوير آليات جذب الموارد طويلة ومتوسطة الاجل في البنوك الاسلامية.
- 5- العمل علي توسيع وتعميق نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية عن طريق تشجيع إدراج المزيد من الشركات في السوق ، والعمل علي إزالة المعوقات الإدارية والمؤسسية والقانونية التي تحد من كفاءتها.

فى مجال التقنية المصرفية والتنافسية :

- 1- إدخال التقنية الحديثة والمتطورة فى النشاط المصرفى والتي تساهم فى زيادة الإيرادات وتخفيض المصروفات ومنافسة البنوك التقليدية التى سوف تستخدم التقنية المتطورة .
- 2- تطوير وتنوع الخدمات المصرفية بحيث تكون قادرة على الوفاء بإحتياجات العملاء من مختلف الشرائح والتطوير المستمر للتقنيات المصرفية لإنجاز الأعمال بالسرعة والدقة المطلوبة .
- 3- إكمال المشروعات الخاصة بمحول القيود القومى والمقاصة والتحويلات الالكترونية وسد الفجوة المعلوماتية والتكنولوجية بين المصارف الوطنية والعالمية والاستفادة من فوائد وميزات التقنية الحديثة .
- 4- قيام البنوك بمعرفة إحتياجات السوق المصرفية، وبما لا يتعارض مع أهدافها، وذلك لمواجهة المنافسة العالمية .
- 5- نشر الوعى المصرفى التقنى وسط الجمهور ، وذلك لعكس أهمية التقنية المصرفية فى النشاط الاقتصادى والمصرفى .

المراجع:

- i. التقارير السنوية لبنك السودان (عدة سنوات).
- ii. الميزانيات المراجعة للبنوك للعام 2004م.
- iii. منشورات الإدارة العامة للرقابة المصرفية.
- iv. سلسلة الدراسات والبحوث الصادرة من الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، الإصدار رقم (7) يونيو 2004م.
- v. بروتوكول قسمة الثروة في اتفاقية السلام المادة (14).
- vi. تقرير لجنة السياسات النقدية والمالية والقطاع الخارجي لسنة 2006م.
- vii. الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومتطلبات العولة د. عبد الوهاب عثمان 2001م.
- viii. العمل المصرفي العربي في ظل المعايير الدولية المعاصرة التحديات والمواكبة د. صابر محمد حسن ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي الخرطوم أكتوبر 2002م
- ix. تحديات القطاع المصرفي مقال للسيد/عبد الرحيم حمدي وزير المالية الأسبق في جريدة الصحافة بتاريخ 12/5/2005
- x. مجلة اتحاد المصارف العربية فبراير 2005 حول موضوع الصعاب المتوقعة امام المؤسسات المصرفية الإسلامية .
- xi. <http://www.thebanker.com/top1000> Banks in the World Dec2004
- xii. Arab banking and finance home page /top 100 Arab Banks Dec2004